جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: (دراسات أمنية)

المستقبلات الأمنية للجزائر 2025

إعداد الطالب

عبد العزيز بلغليفي

إشراف الأستاذ:

د. محمد خميس

أعضاء لجنة المناقشة:

(الرتبة العلمية) اسم و لقب الأستاذ	الصفة
الأستاذ حسين بهاز	رئيسا
الدكتور محمد خميس	مشرفا و مقررا
الدكتور مبروك كاهي	مناقشا

نوقشت و أجيزت يوم: 12 جوان 2018

السنة الجامعية: 2018/2017 م

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

تخصص: (دراسات أمنية)

المستقبلات الأمنية للجزائر 2025

إعداد الطالب: عبد العزيز بلغليفي

إشراف الأستاذ: د. محمد خميس

أعضاء لجنة المناقشة:

(الرتبة العلمية) اسم و لقب الأستاذ	الصفة
الأستاذ حسين بهاز	رئيسا
الدكتور محمد خميس	مشرفا و مقررا
الدكتور مبروك كاهي	مناقشا

نوقشت و أجيزت يوم: 12 جوان 2018

السنة الجامعية: 2018/2017 م

شكر و عرفان

أشكر الله عز وجل أوله وأخره على إتمام هذه المذكرة ، كما أتقدم بشكري الجزيل إلى الأستاذ المحترم «خميس محمد» الذي لم يبخل بتوجيهاته و ملاحظاته العلمية كما أشكر لجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذه الدراسة ، و إلى جميع أساتذة وطلبة قسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة ولكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

**** بلغليفي عبد العزيز****

الإهـــداء

إلى ...

روح والدي طيب الله ثراه.

كما أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى: رمز الصفاء و الوفاء و العطاء أمي الغالية أطال الله في عمرها

و إلى إخوتي و الى رفيقة دربي زوجتي الكريمة و أبنائي نور الهدى، آيـة و سيد أحمد

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى وضع رؤية إستشرافية نحدد فيها المشاهد المستقبلية للأمن في الجزائر لسنة 2025 ، و بحكم موقع الجزائر الجيواستراتيجي ، تشهد تحديات أمنية عديدة خصوصا بعد الحراك الذي عرفته المنطقة و أدى الى تدهور الأوضاع الأمنية في العديد من دول الجوار مثل ليبيا و مالي مما أثر على الأوضاع الأمنية في الجزائر، و في هذ البحث حيث تطرقنا لمختلف الفواعل و القوى المؤثرة في رسم السناريوهات المستقبلية باستعمال تقنية (GBU) بوضع ثلاثة سيناريوهات مستقبلية ، سيناريو جيد و سيناريو سيئ و آخر قبيح ، فأما السيناريو الأول الجيد تم تسميته بسيناريو الإستمرارية حيث يبقى فيه الوضع الأمني مستقر ، ثم السيناريو الثاني السيئ سمي بسيناريو حافة الهاوية يرسم مشهد حرب الإخوة الأعداء بين الجزائر و المغرب ثم السيناريو الثالث القبيح وسمي بسيناريو الدعشنة يرسم مشهد كارثي يؤدي الى الهاوية بتأزم الأوضاع الأمنية في الجنوب الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الساحل الإفريقي، التهديدات الأمنية ، الإرهاب، السيناريو

Abstract:

The objective of this study is to develop a forward-looking vision in which we define the future scenes of security in Algeria in 2025. Due to Algeria's geostrategic location, there are many security challenges, especially after the movement experienced by the region and led to deterioration of the security situation in many neighboring countries such as Libya and Mali. This study examines the various factors and forces influencing the drawing of future scenarios using GBU by developing three future scenarios, a good scenario, a bad scenario and another ugly. The first good scenario was called the continuity scenario where Yup In which the security situation is stable, and then the second bad scenario is called the edge of the abyss drawing the scene of the war of brothers enemies between Algeria and Morocco and then the third ugly scenario and called the scenario Aldaachana paints a catastrophic scene leading to the abyss of the security situation in southern Algeria.

Keywords: Algeria, African coast, security threats, terrorism, scenario

مقـدمـــة

مقدمة :

لقد عرفت العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة تحولات بارزة، تغير فيها مفهوم الأمن و توسع نطاق و مصادر و طبيعة التهديدات الأمنية التي أخذت طابعا غير دولاتي كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية، و ما يعرفه العالم اليوم من تطورات و تحولات عقد من توفير الأمن الوطني و أصبح هاجس بالنسبة لكل الدول ، و على هذا الأساس تسعى الجزائر جاهدة الى حماية أمنها من كل الأخطار و التهديدات الأمنية الاقليمية خاصة بعد أحداث الربيع العربي و أزمة الساحل الافريقي، حيث تعرف منطقة شمال إفريقيا و الساحل الإفريقي أزمات و نزاعات أدت الى تأزم الأوضاع الأمنية في هذه الدول مما أدى الى بروز عدة تحديات أمنية ، كظاهرة الارهاب الدولي العبر للحدود و انتشار الجريمة المنظمة و تجارة السلاح ، مما انعكس بالسلب على دول المنطقة بصورة أضعفت قدراتها العسكرية و الأمنية ، و تبقى الجزائر الدولة ذات الأهمية الجيوسياسية و الجيواستراتيجية إقليميا و دوليا مما جعلها محط أنظار العديد من صناع القرار و السياسات في العالم .

و من هذا المنطلق سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على مختلف الفواعل و القوى المؤثرة في رسم المشاهد المستقبلية للأمن في الجزائر ، فالبيئة الأمنية الداخلية للجزائر تعرف عدة فواعل مؤثرة كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية و الانقسامات المجتمعية ، حيث استثمرت المنظمات الارهابية في الاحداث التي عرفتها المنطقة العربية و ذلك من خلال إعادة بعث نشاطها و انتشارها خاصة مع فوضى انتشار السلاح في ليبيا و منطقة الساحل مما خلف مساحة أوسع للنشاط الارهابي الأمر الذي انعكس على مستوى الأمن في الجزائر و ادى بالجزائر الى التفكير في اعادة مراجعة سياسات الدفاع التي يجب أن تتزامن مع التداعيات الأمنية التي تعرفها المنطقة ، كما شكلت الجريمة المنظمة تهديدا جديدا للأمن الجزائري بتأثيراته السلبية على جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري سواء الدولة المجتمع أو الأفراد و التي تتطلب أيضا وضع استراتيجيات أمنية شاملة للتصدي لها ، كما أن للهجرة غير الشرعية دور كبير في تهديد الأمن الجزائري بفعل موقع الجزائر الجغرافي ، حيث أصبحت نقطة عبور، و إستقرار و وجهة للعديد من المهاجرين الأفارقة مما أصبحت تشكل خطرا محدقا على الأمن بصفة عامة.

أما الإنقسامات المجتمعية فهي تحدث حالة من إنقسام أفراد الوطن الواحد و تقوقعهم على ما يجمعهم من مقومات ضيقة ، فالجزائر عرفت مثل هذه الانقسامات على غرار تهديد الإثنية و العرقية خاصة في منطقة القبائل حيث تعرف مطالب الانفصال رغم ما قامت به الدولة الجزائرية من ترسيم للغة الأمازيغية ، كما عرفت الجزائر عنف مذهبي وصل الى درجة الاقتتال في مدينة غرداية بين أتباع المذهبين المالكي و الإباضي .

و تتمثل تهديدات البيئة الأمنية الخارجية في قضية الصحراء الغربية التي أصبحت تداعياتها مؤثرة بشكل واسع على الأمن الجزائري، بالرغم من أنها قضية تصفية إستعمار و ملفها بيد الامم المتحدة ، و رغم زيارة الأمين العام السابق " بان كيمون " الى المنطقة ، غلا أنها تعد أحد أسباب نشوب سباق التسلح بين الجزائر و المغرب ، بالإضافة الى الأزمة الليبية و ما أنجر عنها من انكشافات أمنية في المنطقة و أدت الى انتشار الأسلحة في المنطقة، خاصة الأسلحة الخفيفة مما أصبح له تداعيات على أمن دول الجوار الليبي خاصة الجزائر ، كما تمثل أزمة مالي من أخطر الأزمات على أمن الجزائر بفعل تسببها في إحياء النشاط الإرهابي في المنطقة و في بلاد المغرب العربي من جديد ، و أدت الى التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الافريقي و الهاجس الذي دفع بالجزائر لإتخاذ اجراءات أمنية خاصة لحماية حدودها، كل هذه القوى المؤثرة تساهم في رسم المشاهد المستقبلية للأمن في الجزائر و هو الأمر الذي يؤدي بنا إلى التساؤل ماهي المشاهد المستقبلية للأمن في الجزائر في ظل تهديدات البيئة الأمنية ؟

❖ أهمية و أهداف الدراسة :

بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي في المنطقة و في ظل الأحداث الأمنية المتسارعة بعد ما بات يعرف بالحراك العربي و التهديدات الأمنية الحاصلة في الجوار الإقليمي للجزائر خاصة في منطقة الساحل الإفريقي ، أستوجب تحرك الجزائر من أجل ضمان أمنها و استقرارها ، من هنا تبرز أهمية دراستنا حيت تركز على إبراز واقع البيئة الأمنية للجزائر سوآءا الداخلية منها أو الخارجية ، من أجل وضع مشاهد مستقبلية للأمن في الجزائر في ظل معطيات البيئة الأمنية.

❖ أهداف الدراسة:

- ✓ معرفة مصادر التهديدات الأمنية و طبيعتها في البيئة الداخلية و البيئة الخارجية للجزائر و مدى انعكاسها على الأمن الجزائري مستقبلا.
- ✓ محاولة رسم السيناريوهات الأمنية التي ستواجهها الجزائر في المستقبل.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

تنقسم مبررات اختيار الموضوع الى سببين:

ـ ذاتية :

- ✓ ميولات شخصية و شغف معرفي بالدراسات المستقبلية
- ✓ إثراء المكتبات بهذا النوع من الدراسات التي تبحث في مستقبل الدول خاصة ما تعلق بالجزائر.
- ✓ الرغبة والحرص على دراسة مواضيع تتعلق بالجزائر نظرا للانتماء لهذا الوطن.

ـ موضوعية:

- ✓ تنامي التنافس الدولي عل المنطقة
- ✓ معرفة مستقبل الجزائر بعد التوترات التي عرفتها المنطقة
- ✓ نظرا للنقص الكبير في موضوعات الدراسات المستقبلية حول الجزائر

❖ **الدراسات السابقة:**

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على العديد من الدراسات السابقة التي استعنا بها في كل فصل من فصول الدراسة رغم غياب دراسة شاملة لموضوع دراستنا و يمكن الإشارة الى بعض هذه الدراسات :

ـ رسالة دكتوراه، للدكتور سمير قط موسومة بـ: " البعد الافريقي في سياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري "جامعة بسكرة السنة الجامعية 2017/2016، التي تطرق فيها الى تحليل مرتكزات الأمن الجزائري، محدداته، تهديداته، عقيدته، تصوراته...و تحديد دوائر الأمن الجزائري قي بعده الافريقي كما فدم خيارات الجزائر الاستراتيجية و الأمنية في منطقتي المغرب العربي و الساحل الإفريقي .[1]

ـ مذكرة ماجستير للطالب ناصر بوعلام موسومة بـ: "دور الجزائر الاقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006- 2014)" جامعة تيزي وزو تاريخ المناقشة 2016/04/07، حيث تطرق الى مجموع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل و كذلك دور الجزائر الاقليمي و أبعاد التحرك الجزائري الاقليمي و رهانات الدور الاقليمي الجزائري مقارنة بأدوار الفواعل الأخرى ، كما تطرق الى مستقبل الدور الجزائري في ظل الرهانات التي تطبع الساحل الافريقي و الى تحديات و معوقات هذا الدور. [2]

ـ مقال الأستاذ الدكتور بوحنية قوي بعنوان " الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا : بين الدبلوماسية الأمنية و الانعكاف الأمني الداخلي " الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات ، الذي أشار فيه الى الدور المحوري للجزائر في منطقة الساحل و تطرق أيضا الى موقف الجزائر الحالي من الأزمات التي تشهدها المنطقة ، و قدم صورة موجزة للواقع المستقبلي للجزائر في ظل علاقتها مع دول الجوار (ليبيا ، تونس ، المغرب و مالي).[3]

---

[1] سمير قط ، البعد الافريقي في سياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري ، رسالة دكتوراء ، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2017/2016

[2] ناصر بوعلام، دور الجزائر الاقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006- 2014)، مذكرة ماجسير جامعة تيزي وزو تاريخ المناقشة 2016/04/07

[3] بوحنية قوي ، الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا :بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي على الرابط :http://studies.aljazeera.net

إلا أن دراستنا هذه تختلف عن هذه الدراسات المرجعية كونها دراسة مستقبلية تبحث في المشاهد المستقبلية لأمن الجزائر.

❖ **إشكالية الدراسة**:

ماهية المشاهد المستقبلية للأمن في الجزائر في ظل تهديدات البيئة الأمنية ؟

للإجابة على هذا السؤال العام تطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

❖ كيف ساهمت تهديدات البيئة الأمنية في بلورة المستقبل الأمني للجزائر؟
❖ هل لمشكلة الصحراء الغربية دور في تهديد الأمن في الجزائر؟
❖ ماهي تداعيات أزمة مالي و التدخل الاجنبي في الساحل الافريقي على الاستقرار في الجزائر ؟

❖ **حدود الدراسة** :

تمثلت حدود إشكالية هذه الدراسة في:

✓ الحدود العلمية: نتناول خلالها إشكالية الدراسة المتكونة من متغيرين، الأول مستقل تمثل في المشاهد المستقبلية للأمن في الجزائر، و الثاني متغير تابع تمثل في المشاهد المستقبلية للأمن في الجزائر.
✓ الحدود المكانية: تتحد دراستنا بنطاق إقليمي ثابت هو منطقة شمال إفريقيا و التي تشمل الجزائر و الدول الواقعة على حدودها ، المتمثلة في : تونس، ليبيا، مالي، النيجر الصحراء الغربية ، المغرب و موريتانيا.
✓ الحدود الزمانية: تتركز حدود دراستنا في الفترة الممتدة من 2017 الى 2025.

❖ فرضيات الدراسة :

1- فرضية السيناريو الأول:

تتمثل في بقاء الوضع الأمني للجزائر مستقرا بفعل إستمرار فواعل البيئة الأمنية على ما هي عليه.

2- فرضية السيناريو الثاني:

تعكس الحالة المضطربة بين الجزائر و المملكة المغربية في ظل تزايد سباق التسلح و تنامي التصريحات و الاستفزازات المتبادلة بين الطرفين.

3- فرضية السيناريو الثاني:

هناك علاقة بين علاقة بين عدم الاستقرار في منطقة الساحل و الأمن في الجنوب الجزائري في ظل الإنتشار الواسع للسلاح.

❖ الإطار المنهجي للدراسة:

تستلزم الدراسة العلمية مراحل و خطوات تحدد و تضبط الباحث بغية التوصل الى المعلومات الدقيقة و هذا ما يعرف بمنهج الدراسة و قد فرضت علينا طبيعة موضوع الدراسات المستقبلية الى توظيف الاساليب الكيفية لبناء الدراسة و المتمثلة في تقنية السيناريوهات.

- ✓ **تقنية السناريوهات:** تم الاعتماد على تقنية (GBU)، التي ترتكز أكثر على توقعات ضمنية من أجل رسم السيناريوهات، و هذه الطريقة يمكن أن يطلق عليها اسم الجيدة و السيئة و المنهج القبيح ، بحيث نرسم من خلالها مشاهد مستقبلية للأمن في الجزائر كسيناريوهات قابلة للتصديق و احتمال وقوعها في المستقبل.

❖ مصطلحات الدراسة :

- ✓ **الدراسات المستقبلية Future Studies** :هي حقل دراسات ترتكز على التنقيب المنهجي لما قد يكون عليه الحال في المستقبل و علم المستقبل هو عبارة عن فسيفساء من النهج و الأهداف و الأساليب، والجمع بينها يجعل من الواضح أن مستقبلنا ليس محددا سلفا، وعلم

الدراسات المستقبلية هو علم يختص بدراسة المحتمل والممكن والأفضل في المستقبل القريب والبعيد ، بجانب الأشياء ذات الإحتماليات القليلة لكن ذات الأثر الكبير التي يمكن أن يصاحب حدوثها.

- ✓ **التوقع أو الحدس Expectation**:بمعنى توقع حدث معين وأحيانا يتوقع فعل الاستعداد له ويغطي التوقع كل الجهود لمعرفة المستقبل، يتم استخدام مصطلح التوقع كغطاء لوصف الطرق المختلفة لاستخدام المستقبل على سبيل المثال لفهم الحاضر أو اتخاذ قرارات في الحاضر.[1]

القوى الفاعلة Actors: يقصد بها القوى الحكومية و غير الحكومية صاحبة الأثر الأكبر في تشكيل الأحداث سواء بالفعل أو رد الفعل ، و يعتبر تحديد هذه القوى ، و تحليل سلوكها و الوقوف على مشروعاتها و خططها أو استراتيجياتها للمستقبل ، و تحديد ما تملكه من إمكانيات أو وسائل لتحويل مشروعاتها إلى واقع، من الأمور بالغة الأهمية في بناء السيناريوهات[2]

التهديد Threat:عرف باري بوزان التهديد على أنه تهديد لمؤسسات الدولة بإستخدام الإيديولوجية أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو احتلال، و يمكن أن تاتي التهديدات من الخارج أو من الداخل ، و يعتقد باري بوزان أن الدول القوية عادة ما تتعرض لتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل و الخارج.

الأمـــن Security: **في** العلاقات الدولية يحدث إجماع نسبي حول تعريف الأمن على أنه حالة يغيب فيها الخطر و التهديد بناء على تعريف " باري بوزان" :الأمن هو تواصل التحرر من التهديد (Threat from The Poursuit of freedom)،لكن كيف نتحرر من التهديد؟ كيف نحافظ على حالة الأمن ؟ من الذي ينبغي أن يتحرر من التهديد؟ عناصر الإجابة عديدة جدا، خاصة و أن مفهوم الأمن لا يحمل المعنى ذاته بالنسبة لدولة، لشعب لشركة ، لعصابة ، أي يختلف بإختلاف الفواعل ، و أيضا بإختلاف الاماكن و العصور.

- ✓ **الارهـــاب Terrorism**:عرف " ريمون أرون " Rymond Aron الإرهاب : هو كل عمل عنف لا يحدث فقط آثار مادية بل يتعداها الى آثار نفسية ، كما يعرفه " دان فيرتون "

[1] محمد جمال جارحي سعداوي، بناء السيناريو في ضوء الدراسات المستقبلية ، مذكرة ماجستير ، جامعة حلوان 2016

[2] سلمى جبري، بناء السيناريوهات التخطيطية في الدراسات التنظيمية - حالة دراسية –دمشق ،مذكرة ماجستير، جامعة دمشق 2013 ، ص 14

" Dan Verton" بأنه شكل من أشكال العنف السياسي الذي يزرع الخوف في قلوب الناس و عقولهم عن طريق استخدام القوى المدمرة و إشاعة الدمار و المتاعب النفسية.

- ✓ **الجريمة المنظمة Organized crime**: تعرف الجريمة المنظمة على أنها تنظيم إجرامي يضم أفراد أو جماعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال أنشطة غير قانونية، و يعمل أعضاؤه من خلال بناء تنظيمي دقيق و معقد يشبه ما عليه في المؤسسات الإقتصادية و تشمل الجرائم المنظمة جرائم السرقات و السطو و النهب الاقتصادي و الاجتماعي و التهريب و المخدرات و المتاجرة بالبشر و الغش الصناعي و التزوير و الاتجار بالأعضاء البشرية و أي عمل يحرمه القانون .[1]
- ✓ **الإثنيـــة Ethnicity**: تعرف اليونسكو الجماعة الإثنية " على أنها كل قطاع من المجتمع يتمايز عن الأخرين بواسطة الثقافة أو اللغة أو الخصائص الطبيعية ، أما الموسوعة البريطانية فترى أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق ، اللغة و القومية و الثقافة[2].

❖ صعوبات الدراسة :

كأي بحث من البحوث العلمية يتصادف الباحث مع جملة من الصعوبات والعوائق تعترض إنجازه لبحثه، ونحن بدورنا اعترضتنا بعض الصعوبات و منها :

- ✓ عدم توفر المراجع الخاصة بالدراسات المستقبلية خصوصا المتعلقة بالجزائر.
- ✓ اعتمادنا في هذه الدراسة على عدد من المذكرات و المقالات لسد الفراغ في عدم تحصيل المادة العلمية خاصة من الكتب .
- ✓ صعوبة الإحاطة بكل جوانب أزمات الساحل الافريقي لحداثته و تجدد الأحداث مما أثر في جمع المعلومات و حصرها .

[1] عادل جارش ، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية و القانون ، المانيا ، العدد الأول جانفي 2017 ص 253-263-264

[2] فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الإثني(العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالتي السودان والعراق ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص استراتيجية وعلاقات دولية، الموسم الجامعي 2015-2016

❖ تبرير خطة الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على منهجية الفصول ، حيث توزع هذا البحث على ثلاثة فصول أساسية :

الفصل الأول كان إطار مفاهيمي و نظري لتقنية السيناريوهات بداية من نشأتها و تعريفها و أهميتها الى أنواعها، ثم تطرقنا الى مراحل و طرق بناء السيناريوهات مع إبراز الأهداف منها و تقديم المواصفات المطلوبة في السيناريوهات الجيدة .

أما في الفصل الثاني تم إبراز تهديدات البيئة الأمنية للجزائر سواء البيئة الأمنية الداخلية أو البيئة الأمنية الخارجية و المتمثلة في تهديد الإرهاب و الجريمة المنظمة و كذلك الانقسامات المجتمعية بالإضافة الى التهديدات الطبيعية و التكنولوجية.

و الفصل الأخير ترك لعرض المشاهد المستقبلية للأمن في الجزائر من خلال رسم ثلاثة سيناريوهات، سيناريو جيد و سيناريو سيء و أخر قبيح وفق تقنية (GBU) المعتمدة في هذه الدراسة.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي و النظري لتقنية السيناريوهات

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للسيناريوهات

تمهيد:

سنحاول أن نتطرق في هذا الفصل الى الاطار المفاهيمي و النظري للسيناريوهات بداية بالتحدث عن نشأة السيناريوهات و نوضح كيف ظهر السيناريو، ثم نقدم مختلف التعريفات للسيناريو و نبرز أهمية السيناريوهات في أي دراسة مستقبلية ، كما نبين أنواع السيناريوهات .

و نبين في الأخير تقنيات بناء السيناريوهات و نستعرض مراحل و طرق بناء السيناريو و خاصة تقنية سيناريو GBU، ثم أهداف السيناريوهات و الغرض منها و كذلك نقدم مواصفات السيناريو الجيد.

و ينقسم هذا الفصل الى مبحثين و هما على النحو التالي :

المبحث الأول : مفهوم السيناريو

المبحث الثاني : تقنيات بناء السيناريوهات

المبحث الأول: مفهوم السيناريو

نقدم في هذا المبحث لمحة تاريخية لظهور السيناريو و تعريفاتها المختلفة، وكذلك أنواع السيناريو.

مطلب الأول : نشأة السيناريوهات

تمثل الرغبة الإنسانية لمعرفة المستقبل ظاهرة تاريخية عرفها الإنسان في مراحل تطوره المختلفة و لم تكن الرغبة في معرفة الغد مقتصرة على الفرد بل على السلطة السياسية في محاولاتها استطلاع المستقبل و ما يحمله من أنباء عن احتمالات الانتصار و الهزيمة من الخصوم السياسيين ، و تعج صفحات المراجع التاريخية و كتب التراث و الكشوفات الأثرية بالحكايات عن استخدام القياصرة أو الأباطرة للكهنة و العرافين و المنجمين للكشف عما تخبئه الأيام ، ففي هذه المراحل القديمة عرفت بعض مظاهر التخطيط للمستقبل من خلال عمليات تخزين الأغذية أو بناء الصوامع أو الاستعداد لمعارك قادمة أو محتملة أو بناء السدود (كسد مأرب في اليمن) ، و يجب الالتفات إلى أنه تزامن مع هذه المرحلة وجود فكر مستقبلي يقيني تمثل في النصوص الدينية المنزلة من السماء أو بإخبار الأنبياء عن المستقبل يحمل أهدافا و غاية و أسس ثابتة يقينية [1]

و لقد ذكر القرآن الكريم قصصا في هذا الشأن في قوله تعالى في سورة يوسف:

" قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49) " [2]

يعتبر السيناريو أحد أهم الاساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية شعبية و تأتي كلمة سيناريو (Scenario) من الفنون الدرامية لاسيما المسرح و السينما ، حيث تنظم التسلسل في الحدث ووصف الشخصيات و المشاهد و بعض التفاصيل الأخرى.

[1] وليد عبد الحي، مخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الجامعة الأردنية، الأردن، ط1، 2002، ص 15 ـ 16

[2] سورة يوسف ، الآيات: 47-48-49

و يعتبر (هيرمان كان) أول من أشار الى استخدام السيناريو في التخطيط عندما كان في مؤسسة راند (RAND) خلال عقد الخمسينات ، كما استخدم السيناريو كمصطلح للربط بين الشؤون العسكرية و الدراسات الاستراتيجية .

ثم تطور استخدام السيناريو على يد **وينر** في نهاية الستينات في كتابه المسمى (عام 2000) ، و وصف السناريو على أنه مسلسل فرض من الوثائق مصمم لتسليط الضوء على خطوات عريضة و مهمشة في اتخاذ القرارات في كافة الأمور المطروحة، ومع نهاية السبعينات تزايدت أهمية السيناريوهات، و لاسيما مع انتشار الصناعات النفطية و الاتفاقيات الخاصة بالمعاملات البترولية، و أيضا تم استخدامه في تقارير عالمية بالغة الأهمية، و في مقدمتها تقرير (حدود النمو) لنادي روما ، ثم ظهر تطور هام في شكل السيناريو ليتعامل مع العديد من الوقائع و الاتجاهات و ليس فقط مع تسلسلات معنية ، هذه الوقائع يمكن ان تتضمن تحولات ديموغرافية مثلا أو تطورات تكنولوجية أو أحداث سياسية ، أو اتجاهات اجتماعية ، و متغيرات اقتصادية أو كلها معا و هذا ما أفرز ما يطلق عليه بالسيناريو المتعدد (Multiple Scenario)، و يعتقد البعض ان السيناريوهات هي أساليب نظمية لأنها تعتمد على المتغيرات المترابطة فيما بينها، و السيناريوهات يمكن ان تكون استقرائية أو معيارية مثل الأساليب الموضوعية الأخرى حسب نقطة البداية .

و السيناريوهات دائما ما تكون بديلة، حيث يتم بناء أكثر من سيناريو و نقطة البداية كما أوضحنا، هي وصف الموقف الحالي بناء على البيانات الكمية و الكيفية ، و من ثم على التضمين الممكن لبناء السيناريو بين الأساليب الموضوعية[1]

(1) ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم ـ أساليب ـ تطبيقات، القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2004، ط1، ص 111 -112

المطلب الثاني: تعريف السيناريوهات و أهميتها:

نستعرض في هذا المطلب مختلف التعاريف للسيناريو ، ثم نقدم في لبفرع الثاني منه أهمية السيناريوهات .

الفرع الأول: تعريف السيناريو

إن السيناريو لغويا يعني كتابة مفصلة لسير الأحداث و السيناريو المستقبلي هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو مرغوب فيه، و توضيح خصائص المسار أو المسارات التي تؤدي إليه بدءا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض، و السيناريوهات هي وصف لرحلات إلى عوالم مستقبلية من الممكن تحقيقها و تظهر السيناريوهات افتراضات شته للطريقة التي ستقع بها التوجهات الراهنة و كيف سيكون دور أوجه عدم اليقين الحرجة حتى النهاية و العوامل الجديدة التي ستحدث تأثيرا .

و السيناريو المستقبلي هو أحد نتاج العلم الحديث يقـوم أساسا على دراسـة الجدـوى و هذا يعني السيطرة على الخطة و إمكانية استمراريتها و الوفاء بالتزاماتها المادية و توفير القيادة التقنية و التغلب على العقبات الخارجية التي قد توقف السيناريو في إحدى مراحله و إذا كان من المجدي أن يواصل أو يتم إيقافه و رفع مستوى التطور العلمي في مجال قيد الدراسة و هو يعتمد بشكل رئيسي على منظومة كبيرة من البيانات المبرمجة و المخزنة التي يتم تحديثها باستمرار وفق التغيرات في جميع الميادين، و بات من المسلم به عموما إن السيناريوهات لا تتوقع و إنما ترسم صورا للأحداث الممكنة الحدوث في المستقبل و تستكشف النتائج المختلفة التي قد تظهر إذا ما تغيرت الافتراضات الأساسية.

فالسيناريوهات هي قصص مصنوعة بعناية عن المستقبل تشتمل على تفسير للحاضر و رؤية للمستقبل و تقدير منظم للأحداث من الحاضر إلى المستقبل بمختلف احتمالاته، و يمكن تطبيق السيناريوهات على أي نطاق جغرافي أو زمني و يمكن أن تحتوي السيناريوهات على تمثيل نوعي و كمي معا كما يمكن صياغتها من خلال عمليات يغلب عليها الطابع الجماعي أو يغلب على قيادتها الخبراء، وربما كان الأهم في ذلك أن الرؤى التي تقدمها لنا هذه السيناريوهات وثيقة الصلة بالقرارات السياسية التي نراها اليوم.[1]

[1] محمد جمال جارحي سعداوي، مرجع سابق

و السيناريو هو فرع رئيسي من علم المستقبل لوصف مختلف الأحداث المحتملة و تحليل نتائجها و سبل إدارته و هو قصص عن المستقبل يشمل الماضي و الحاضر و هو وصف لمستقبل محتمل و سلسلة من الافتراضات بصورة متناسقة لأحداث مقبلة أكثر من كونه توقعات محتملة لمستقبل فعلي و يعرف بأنه نظام عمل مبرمج للاستجابة على الأحداث و التطورات الرئيسية داخل إطار من التخطيط المستقبلي لدولة أو مؤسسة و ذلك بهدف تحقيق النجاح في المستقبل[1]

السيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه ، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدى إلى هذا الوضع المستقبلي ، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض . والأصل أن تنتهي كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة، **فهذا هو المنتج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي** ولهذا فإن بعض المستقبليين يعتبرون السيناريو الأداة التي تعطى للدراسات المستقبلية نوعاً من الوحدة المنهجية ، وذلك بالرغم من أن الطرق التي قد تستخدم في إنتاج السيناريوهات تتنوع تنوعاً شديداً، فالسيناريوهات يمكن أن تبنى بأي من الطرق السابق ذكرها أو بمجموعات معينة منها كما أنها يمكن أن تبنى بطرق أخرى لم تتعرض لها كالسيناريوهات التي نعتمد اعتماداً كلياً على الخيال العلمي أو الإبداع الأدبي أو الحدس أو الاستبصار والتي قد ينفرد بكتابتها شخص واحد لا فريق من الباحثين العلميين[2]

[1] محمد جمال جارحي سعداوي، مرجع سابق

[2] ابراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية و مشروع مصر 2020 ، القاهرة : معهد التخصص القومي، 2000. ص20

الفرع الثاني: أهمية السيناريوهات

للسيناريوهات أهمية كبيرة في الوقت الحالي، و أصبح يعتمد عليها بشكل أساسي لما لها من فوائد و تجلى أهميتها في:

1 ـ ان السيناريو ينبهنا الى كافة المشكلات المحتملة الظهور لو وقع حدث ما لاو اقدمنا على سلوك معين لذا نجد أنفسنا أمام اختيارين :

أ ـ إما أن نتخلى عن الفكرة المطروحة أو الاقتراح

ب ـ أو الاستعداد لجعل المشكلات الناجمة عن الحدث المتوقع في حدها الأدنى

2 ـ إن السناريو قد يساعدنا على تجنب الكارثة أو اقتناص الفرصة المتاحة.

3 ـ قد يؤدي السيناريو الى تعبئة الأخرين في التخطيط أو التقويم لعمل ما، فالأفراد يميلون الى الانغماس في وضع ما عندما يجدون أنفسهم في مواجهة خيار حاد.

4 ـ إن الأشغال ببناء السيناريو يؤدي الى فك تعلقنا و ارتباطنا بالماضي، و ندرك أن المستقبل لن يكون تكرار لماضي، و لكنه يتيح سلسلة من الخيارات أمامنا و التي قد يكون بعضها مدهشا للغاية و بالتالي يصبح السيناريو أداة لتشكيل المستقبل.[1]

كما يمكن تلخيص أهمية السناريو المستقبلي فيما يلي :

- يوسع التفكير الاستراتيجي
- إمكانية تصور المستقبل و تحليله
- يكشف سيناريوهات حتمية و قريبة
- يعزز الدافع و التفكير الابداعي
- يحمي من التفكير الجماعي
- يتحدى الحكمة التقليدية
- يمكن ان يستخدم كأداة للاتصال و الادارة[2]

[1] وليد عبد الحي ،مرجع سابق ص 122
[2] محمد جمال جارحي سعداوي، مرجع سابق ص 81-82

شكل رقم 01 :يوضح أهمية السيناريوهات المستقبلية

المصدر: محمد جمال جارحي سعداوي، بناء السيناريو في ضوء الدراسات المستقبلية، مذكرة ماجستير، جامعة حلوان 2016

المطلب الثالث: أنواع السيناريوهات

تجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيم السيناريوهات الى ثلاثة أنواع :

1ـ السيناريو الاتجاهي أو الخطي: و هو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، و هذا يستلزم استمرار نوعية و نسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، و هنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي "Projection Linéaire " لاتجاه و صورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.

2 ــ الاتجاه الاصلاحي (التفاؤلي): على خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات و إصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة ، و هذه الاصلاحات الكمية و النوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية و نوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة و كل ذلك يؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة .

3 ــ السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي): يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي و الخارجي للظاهرة، و هي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة "rupture "مع المسارات و الاتجاهات السابقة للظاهرة، و يقوم هذا السيناريو على التطورات و القفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، و في هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغييرا جذريا.[1]

[1] حسين بوقارة، الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية، مجلة العلوم الانسانية ،الجزائر، جامعة منتوري ، قسنطينة ، عدد 21 جوان 2004 ، ص 194-195

المبحث الثاني: تقنيات بناء السيناريوهات

في هذا المبحث نستعرض مراحل و طرق بناء السيناريوهات في المطلب الأول ثم نقدم اهداف السيناريوهات في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مراحل و طرق بناء السيناريو

ينقسم هذا المطلب الى فرعين، الاول خاص بمراحل بناء السيناريوهات و الثاني خاص بطرق بناء السيناريوهات.

الفرع الأول: مراحل بناء السيناريوهات

يتم إعداد السيناريوهات وفق ثلاثة مراحل وهي:

-**المرحلة الأولى:** و تنصب على تحديد الظاهرة موضوع الدراسة و ذلك بجمع المعلومات و الحقائق و البيانات المرتبطة بالظاهرة، و تستقى هذه المعلومات من الوضع الحاضر للظاهرة.

- **المرحلة الثانية** : يتم فيها تحديد مختلف مسارات تطور الظاهرة و ذلك بناء على المعطيات و الحقائق التي تم رصدها في المرحلة الأولى، و في هذه المرحلة تحدد المتغيرات المختلفة المؤثرة في تطور الظاهرة و ترتب وفقا لأهميتها الى متغيرات رئيسية و متغيرات ثانوية و هنا يجب الاخذ بعين الاعتبار احتمال ظهور متغيرات استثنائية أو فجائية و التي قد يتوقف علبها مسار تطور الظاهرة الدولية ، و لذلك ففي هذه المرحلة يتم الفصل في اتجاه مسار تطور في المستقبل (اتجاه خطي، اتجاه إصلاحي ، اتجاه تحولي أو راديكالي)

- **المرحلة الثالثة** : المرحلة الاخيرة ترتبط برصد و استكشاف مختلف النتائج و الآثار التي قد تترتب عن تحقيق إحدى اتجاهات تطور الظاهرة في المستقبل.[1]

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق ، ص 194

الفرع الثاني: طرق بناء السيناريوهات

هناك طريقتان لبناء السيناريو طريقة صلبة (أو قوية) hard ، و ناعمة (أو خفيفة) soft.

الطرق الصلبة : فتشمل على الرياضيات و النماذج و الكمبيوتر، و هي طرق تركز على العوامل التي يسهل تكميمها (Can bequalified) كمعدلات النمو الديموغرافي و الاقتصادي و كذا الميزانيات و أعداد البشر و تطورهم ، و النتاجية و البحوث ...الخ، و لا تتضمن هذه السيناريوهات المتغيرات الكيفية مثل تغيرات القيم مثلا،و مثل هذه الطرق الصلبة المتماسكة تنتج سيناريوهات صارمة، و مضبوطة بأرقام عددية في الغالب.

الطرق الناعمة : فهي تعتمد من ناحية اخرى على الحدس و تسمح بتدخلات الاختيارات الشخصية ، كما تميل الى الكيفية (الوصفية) qualitative بدلا من الكمية quantitative و تعتمد هذه الطرق على الحكم و إعمال العقل البشري لإيجاد التكامل بين العديد من العناصر لعمل السيناريو.

و من أمثلة الطرق الصلبة السيناريوهات التي تعتمد على تحليل التأثيرات المتقاطعة او ما يسمى بمصفوفة التأثير المتقاطع Cross–Impact Anaysis و كذلك السيناريوهات التي تلجأ لاستعمال الحاسب الآلي للوقائع المتداخلة مع بعضها البعض.

أما الطرق الناعمة في صياغة السيناريوهات فهي تعتمد كل الاعتماد على حكم الفرد و قدرته على اتخاذ القرار و تكون عادة عن طريق علوم الاجتماع و علم النفس الاجتماعي و غيرها.[1]

و من بين الطرق الناعمة المعتمدة في بناء السيناريوهات، تقنية (GBU)

ترتكز هذه التقنية أكثر على توقعات ضمنية من أجل رسم السيناريوهات، و هذه الطريقة يمكن أن يطلق عليها اسم الجيدة ، و السيئة و المنهج القبيح(GBU) ، لها فضل اختيار القصص التي يمكن الوصول إليها بسهولة من خلال العوامل التي تحدد الخصائص الرئيسية لكل سيناريو

[1] ضياء الدين زاهر، مرجع سابق، ص 115 ـ 116

و عادة ما تكون مألوفة جدا أو سهلة الفهم ، لذلك سيناريو (GBU) يؤدي الى التفكير في السيناريو الجيد و السيناريو السيئ أو السيناريو القبيح و التي عادة ما ينظر على أنها الأكثر احتمالا .

وتمتد جذور هذا السيناريو في التوقعات و القيم التي تعتبر عادة بديهية، و نتيجة لذلك استكشاف ما هو ممكن، تمييزا لها عن ما يعتبر احتمالا أو مرغوب فيه، و عادة ما تبقى غير مكتملة، و سيناريوهات (GBU) تبقى ضمن الاحتمالات المرغوب فيه و غير المرغوب فيها. [1]

و لعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو أيهما أفضل : الطرق الصلبة أم الطرق الناعمة؟ و الجدول التالي يوضح أهم مميزات كل طريقة :

جدول رقم:01 مقارنة بين صفات الطرق الصلبة و الناعمة في تنمية السيناريوهات

صلبـــة	ناعمـــة
قابلة لإعادة إنتاجها مرة أخرى	غير قابلة لإعادة إنتاجها
منطقية للغاية	حدسية (بديهية)
متسلسلة	غير مستمرة
كمية	كيفية
معتمدة على البيانات	ليست بالضرورة رقمية
يمكن تمثيلها بنموذج	لا يمكن تحديدها بقيود أو تجسيدها و تصويرها

المصدر: ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم ـ أساليب ـ تطبيقات، القاهرة: مركز الكتاب للنشر،2004

و تدلنا قراءة الجدول السابق أن الطريقتين معتمدتين على بعضهما البعض، لذا فإنه من الواجب استعمال كلتاهما متى كان هذا متاحا في تطوير و بناء السيناريو.

[1] Riel Miller, The Future of the Tertiary Education Sector : Scenarios For a Learning Society . Prepared For the OECD /Japanese Seminar on the Future of Universities, Tokyo, December 11/12/2003.p04-05

المطلب الثاني : أهداف السيناريوهات

يمكن استعمال السيناريوهات لأغراض متعددة و اهداف واضحة من بينها :

- المساعدة في ادراك مؤشرات الضعف في التغيير .
- تجنب الوقوع تحت طائل المفاجأة " عش المستقبل قبل حدوثه "
- تحدي " الخرائط الذهنية "
- فهم العالم بشكل أفضل و بالتالي اتخاذ قرارات صائبة
- رفع الوعي
- اختيار مدى صلابة الاستراتيجيات من خلال اسئلة " ماذا لو "
- تقديم لغة مشتركة
- التحفيز على المناقشة و الفكر الخلاق

فيما يكون الهدف الاسمى المبتغى في أغلب الحالات هو:

- توفير سياسة أفضل او داعمة للقرار
- التحفيز على وضع تصميم مستقبلي لحياة أفضل
- لتحديد نقاط القوة و نقاط الضعف كأسلوب لتقييم و توقع المستقبل
- لفهم الاتجاهات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية و البيئية و القانونية و مدى ترابطهم.

و الأهم من ذلك الهدف من السيناريو ليس التنبؤ بالمستقبل الاكثر احتمالا بل تطوير و اختبار الخيارات الاستراتيجية في اطار مجموعة من العقود الآجلة.[1]

[1] محمد جمال جارحي سعداوي، مرجع سابق ص 81

شكل رقم 02:يوضح أهداف السيناريوهات المستقبلية

السيناريوهات المستقبلية هدفها تعزيز المعرفة بما تقدمه من فهم عميق في نطاق الممكن، فهي تشرح دور الأنشطة البشرية في تشكيل المستقبل وكذلك الصلات بين القضايا المختلفة، للوصول إلى أهداف محددة، فنجد أن أثناء عملية توضيح أو استطلاع تطورات مستقبلية ممكنة وآثارها، تكون السيناريوهات مصدراً في أغلب الأحيان لاستلهام أفكار جديدة وخلاقة.

المصدر: محمد جمال جارحي سعداوي، بناء السيناريو في ضوء الدراسات المستقبلية، مذكرة ماجستير جامعة حلوان 2016

المطلب الثالث: مواصفات بناء السيناريو الجيد

هناك عدة معايير و مواصفات و معايير يمكن استخدامها في تقويم السيناريوهات المطروحة حول المستقبل و الحكم علي جودتها و صلاحيتها للتنبؤ بالمستقبل بدرجة عالية من الدقة و من هذه المعايير ما يلي:

1 –**قدر من التمايز و الاختلاف**: أيا كان عدد السيناريوهات فمن المهم أن يكون بينها قدر واضح و ملموس من الاختلاف و التمايز.

2 –**الاتساق الداخلي** : فمن المهم أن يتصف كل سناريو بالاتساق الداخلي ، أي بين مكوناته و عادة ما يوصف الاتساق الداخلي بانه يعني الخلو من التنافر أو التناقض.

3 –**سهولة الفهم**: فمن سمات السيناريو الجيد أنه سهل الفهم.

4 –**المعقولية** : السيناريو الجيد هو سيناريو ممكن الحدوث"Possible"و ليس محض خيال و لذا يجب أن يتصف السيناريو الجيد بالمعقولية"Plausibility" بمعنى ان يسرد القصة بطريقة منطقية و منظمة .

5 –**توقع الاضطرابات و نقاط التحول** : من خصائص السيناريو الجيد القدرة على الكشف عن الانقطاع أو نقاط التحول في المسارات و القدرة على توقع الأحداث المثيرة للاضطرابات في السيناريو .

6 –**أساس لاتخاذ القرارات و التخطيط**: لا معنى لعملية تحليل السيناريوهات إن لم يكن فيها فائدة لعملية صناعة القرارات و التخطيط لمستقبل أفضل.

7 –**اشتراك المستخدمين في بنائها**: من أهم الأساليب المؤدية الى زيادة فائدة السيناريوهات إشراك المستخدمين المحتملين لهذه السيناريوهات في عملية بنائها و تحليلها .[1]

[1] حمد جمال جارحي سعداوي، مرجع سابق ص 85 – 86 – 87

و لا يتم الحكم على السيناريو الا من حيث كونه سيناريو جيد أو سيئ و هذا يقع ضمن معايير الجدول التالي[1] :

جدول رقم: 02 معايير السيناريوهات الجيدة و السيئة

سيناريوهات جيدة	سيناريوهات سيئة
– واضحة و جلية – مفيدة في الاستعمال – مثيرة و شيقة – توفر بيانات تحتاجها قضايا حاكمة – مقبولة ظاهريا – ملائمة لاحتياجات المخطط	– يصعب فهمها – صعبة الاستعمال – كئيبة و مملة – تفتقر للبيانات الملائمة – تستغرق وقائع و اتجاهات غير متسقة و يصعب تصديقها – تتضمن معلومات قليلة تلائم التخطيط

المصدر: ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم ـ أساليب ـ تطبيقات، القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2004

[1] ضياء الدين زاهر ، مرجع سابق.ص 118

خلاصة الفصل:

وضحنا في هذا الفصل المنهجية المتبعة في دراستنا هذه ، و المتمثلة في تقنية السيناريو حيث تم تعريف السيناريو لغويا بأنه كتابة مفصلة لسير الأحداث و السيناريو المستقبلي هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو مرغوب فيه، و هو فرع رئيسي من علم المستقبل لوصف مختلف الأحداث المحتملة و تحليل نتائجها و سبل إدارته، كما تلخيص أهمية السناريو المستقبلي في توسع التفكير الاستراتيجي، إمكانية تصور المستقبل و تحليله، كشف سيناريوهات حتمية و قريبة، يعزز الدافع و التفكير الابداعي، يحمي من التفكير الجماعي، يتحدى الحكمة التقليدية و يمكن ان يستخدم كأداة للاتصال و الادارة ، و تم تحديد أنواع السيناريوهات و هي ثلاثة: السيناريو الخطي ، الاصلاحي التفاؤلي و التحولي التشاؤمي.

ثم تطرقنا الى مختلف مراحل بناء السيناريو و هي مرحلة تحديد الظاهرة ثم مرحلة تحديد مختلف مسارات تطور الظاهرة و في الأخير النتائج المختلفة .

ثم بتم التطرق لطرق بناء السيناريوهات و هي طرق صلبة متمثلة في الطرق الكمية و أخرى لينة متمثلة في الطرق الكيفية كما وضحنا الهدف من السيناريو حيث أن الهدف منه ليس التنبؤ بالمستقبل الاكثر احتمالا بل تطوير و اختبار الخيارات الاستراتيجية في اطار مجموعة من العقود الآجلة ، و قدمنا مواصفات السيناريوهات الجيدة حيث هناك عدة معايير و مواصفات يمكن استخدامها في تقويم السيناريوهات المطروحة حول المستقبل و الحكم علي جودتها و صلاحيتها للتنبؤ بالمستقبل بدرجة عالية من الدقة.

الفصل الثاني :

تهديدات البيئة الأمنية للجزائر

الفصل الثاني: تهديدات البيئة الأمنية للجزائر

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل مختلف الفواعل الداخلية و الخارجية التي لها تأثير على الأمن في الجزائر والتي ترسم مسارات المستقبل الأمني للجزائر، ففي البداية نتطرق لتهديدات البيئة الأمنية الداخلية، حيث تتمثل في الإرهاب كفاعل مهم و مؤثر في أي سياسة أمنية مستقبلية ترسمها الجزائر حيث أصبح تهديد الإرهاب بارزا خاصة بعد الأزمة الليبية و انتشار السلاح الذي توسع تهريبه بعد سقوط نظام القذافي، و كذلك الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها فهي لها تأثير بالغ في المشهد الأمني في المستقبل لأي دولة في العالم، خاصة ما يعرفه الجنوب الجزائري من تنامي ظاهرة التهريب لمختلف السلع خاصة المخدرات ، و أيضا الهجرة غير الشرعية و تجارة البشر، بالإضافة الى الانقسامات المجتمعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري من أثنية و مذهبية.

و في الأخير نختم الفصل بإبراز تهديدات البيئة الأمنية الخارجية بالتطرق الى قضية الصحراء الغربية و ما تمثله من ثقل بارز في العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية و التي أدت الى سباق تسلح بين البلدين، وكذلك نستعرض الأزمة الليبية و ما تمثله من تهديد فعلي للجنوب الجزائري أستدعى من الجيش الجزائري لإعادة الإنتشار و تحديث سلاحه ، كما نبين مدى تأثير أزمة مالي و التدخل الأجنبي على أمن الجزائر .

و ينقسم هذا الفصل الى مبحثين و هما على النحو التالي :

المبحث الأول : تهديدات البيئة الأمنية الداخلية

المبحث الثاني : تهديدات البيئة الامنية الخارجية

قبل التطرق لتهديدات البيئة الأمنية للجزائر يجدر بنا تحديد الموقع الجيوسياسي للجزائر أولا ليسهل فهم مدى تأثير و تأثر الجزائر بمحيطها :

– **الموقع الجيوسياسي للجزائر**: تقع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية شمال غرب القارة الافريقية ، ما بين خطي طول 12 ° شرقا و 9 ° غربا، و دائرتي عرض 37 ° شمـالا و 19 °جنوبا ن ما يجعلها معبرا لخط غرينتش بولاية مستغانم و لمدار السرطان بولاية تمنراست كما تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم2 ، تمتد أبعادها من أقصى نقطة شمالا الى أقصاها جنوبا على مسافة 1955كلم ، و من اقصى نقطة شرقا الى اقصاها غربا على امتداد 1829 كلم ، و تنفتح حدود الجزائر على سبع دول ن وواجهة بحرية ممتدة على البحر المتوسط بشريط ساحلي مسافته 1200 كلم ، يحدها شرقا كل من الجمهورية التونسية بشريط حدودي يمتد على مسافة 936 كلم ، و ليبيا على امتداد 982 كلم ، جنوبا جمهورية مالي على امتداد 1376 كلم و جمهورية النيجر على امتداد 956 كلم ن و يحدها من الجنوب الغربي كل من الجمهورية الاسلامية الموريتانية على امتداد 463 كلم و الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على امتداد 42 كلم ، لتكتمل حدودها غربا مع المملكة المغربية بشريط حدودي يمتد على مسافة 1559 كلم ن مما يعني ان للجزائر شريط حدودي بريا يمتد على مسافة 6343 كلم ، فضلا عن شريطها البحري 1200 كلم ن و يبلغ عدد سكان الجزائر حوالي 40,4 مليون نسمة سنة 2016 و يتوزع السكان بنسبة 94% من مجموع السكان في المناطق الشمالية التي لا تزيد نسبتها عن 20% من المساحة الاجمالية للبلاد ، و سكان الجزائر عبارة عن مزيج بين جماعات لغوية و عرقية متنوعة من عرب و أمازيغ (قبائل ، شاوية ، ميزاب، طوارق) ، و تعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية الأولى و اللغة الامازيغية اللغة الثانية ، و الاسلام هو دين الدولة و النظام الجمهوري هو نظام الدولة حسب الدستور.[1]

[1] الياس منصوري ، رهانات و أولويات الأمن الوطني الجزائري في ظل القضايا الإقليمية الراهنة : ليبيا –أنموذجا -، مذكرة ماستر ، جامعة خنشلة ، السنة الجامعية 2017/2016

خريطة رقم 01 : خريطة الجزائر السياسية

المصدر : http://markazamny.org/news/129256/10-7-2017

المبحث الاول : تهديدات البيئة الأمنية الداخلية

نتناول في هذا المبحث تهديد الإرهاب و الجريمة المنظمة على الأمن في الجزائر في المطلب الأول، ثم تهديد الهجرة غير الشرعية في المطلب الثاني.

المطلب الاول : الارهاب و الجريمة المنظمة

ينقسم هذا المطلب الى فرعين، الأول خاص بتهديد الارهاب ، و الفرع الثاني خاص بتهديد الجريمة المنظمة.

الفرع الاول: تهديد الإرهاب

عرفت المادة الأولى من (المرسوم التشريعي رقم المتعلق بمكافحة التخريب و الإرهاب) الإرهاب على أنه (يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا كل مخالفة تستهدف أمن الدولة و السلامة الترابية و إستقرار المؤسسات و سيرها العادي) و قد وسع تعديل قانون العقوبات لسنة 1995 نطاق الأعمال الإرهابية ، ليشمل (تهديد الوحدة الوطنية) إذ تضمنت المادة 87 مكرر منه أنه: (يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا كل فعل يستهدف أمن الدولة، و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية ، و إستقرار المؤسسات و سيرها العادي).[1]

و تم تناول الإرهاب في مؤسسة راند " RAND corporation" الارهاب كعدو غير تقليدي يتطلب رؤية غير مسبوقة ، فأعداء اليوم ، الإرهابيون وفقا لرؤية " بريان جنكينز" التي ضمنها في مقال بعنوان (إعادة تعريف العدو : العالم تغير لكن عقليتنا لم تتغير) هم أعداء ديناميكيون متنوعون ، منظمون ، لا يمكن التنبؤ بهم ، كما أنهم يتميزون بليونة ، و قدرة على التخفي ، و ذلك خلافا لأعداء الأمس الذين يتصفون بالسكون و التجانس و الجمود .

و منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر طرأ تحول كبير في الشكل التنظيمي للجماعات الإرهابية فتحولت من النموذج التنظيمي الهرمي الى النموذج التنظيمي العنقودي (نسبة الى العنقود) ، و في شكل شبكة من التنظيمات المترابطة استراتيجيا و عمليا و بدون هيكل قيادي يمكن تحديده، بحيث يصعب القضاء على هذا التنظيم و قياداته .[2]

---

[1] منصور لخضاري، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني الى الصعيد عبر الوطني ، مجلة دراسات إستراتيجية ، مركز الامارات للدراسات و البحوث،العدد:194 ، أبو ظبي 2014 ، ط1 ،ص 8

[2] إدريس عطية ، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي : أولوية بناء الأمن بدل إستيراده، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/18 على الساعة: 16:53 على الرابط:
http://www.asjp.cerist.dz/en/article/13861

بعد أن عانت الجزائر من مشكل الإرهاب خلال عشرية كاملة على الصعيد الداخلي وجدت نفسها أمام تهديد آخر ذو صبغة عالمية ، و هو تهديد " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" إضافة الى عدد من التنظيمات المسلحة الأخرى ، و لكن ما يلفت الإنتباه هو طبيعة النشاط الذي لم يعد يقتصر على الجهاد أو الدعوة الى تطبيق الشريعة وفق نهج إسلامي ، بل أمتزج نشاط الإرهاب بأعمال إجرامية أخرى (الإختطاف ، الإتجار بالمخدرات ، الإتجار بالأسلحة) تتقاطع في كثير منها مع الجريمة المنظمة إلى درجة الحديث عن وجود ميلاد تحالف بينها فقد أشار تقرير « terrorism in northAfrica& the Sahel in 2013 » الى أنه من 2001 الى غاية 2013، ارتفعت الاعتداءات الإرهابية الى أكثر من 600% ، أين نجد أربع دول شهدت إرتفاع في عدد الإعتداءات و هي كل من تونس، ليبيا ، الجزائر و مالي ، أين عرفت الجزائر 161 إعتداء في 2012، و 152 إعتداء في 2013 و هي من أكبر النسب المسجلة من الهجمات الإرهابية.[1]

و تعد الجزائر من الدول ذات الموقع الاستراتيجي و المساحات الشاسعة و الامتداد الحدودي الكبير، الامر الذي يطرح إشكالية حول كيفية حماية كل هذه الحدود ، في ظل ما يعرفه محيطها الإقليمي من أزمات و نزاعات متصاعدة لها تأثير مباشر على الأمن القومي الجزائري و ذلك من خلال إفرازها لأشكال من التهديدات الجدية ، هذا الأمر أدى الى إعادة مراجعة سياسات الدفاع التي يجب أن تتزامن مع التداعيات الأمنية التي تعرفها الجزائر.

و لقد استثمرت المنظمات الارهابية من الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية ، و ذلك من خلال إعادة نشاطها ، خاصة مع الانتشار الفوضوي و غير المتحكم فيه للأسلحة ، هذا الأمر خلق مساحة أوسع للنشاط الإرهابي الأمر الذي انعكس على الساحل الافريقي و شمال افريقيا تبرز هذه التهديدات في تشكيل جماعات ارهابية جديدة ، " كحركة التوحيد و الجهاد في غرب افريقيا" و من بين عمليات هذه الحركة استهداف مقر القيادة الجهوية الرابعة للدرك الوطني بمدينة ورقلة في الجنوب الجزائري بتاريخ 29 جويلية 2012، و إن ميلاد حركات إرهابية جديدة نابع من استراتيجية جديدة تبناها تنظيم القاعدة لغرض التكيف مع التطورات الميدانية للوضع باستخدام تكتيك يقوم على تشكيل تنظيمات جديدة لها من المرونة في الاستثمار في الوضع [2]

[1] ناصر بوعلام، مرجع سابق، ص 28

[2] ليلى كرفاح، تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي، مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، العدد07 فبراير 2018، المجلد 02 ص 39-40-41

المتأزم في مالي و ليبيا ، من تكديس السلاح ، و تجنيد الافراد ، و القدرة على اتخاذ القرار السريع و التحرك مما يسهل نشاطها على الأرض و لقد شكل الاعتداء الارهابي على منشأة تيقنتورين مطلع 2013م الحدث الأبرز و هو ما استوجب على الجزائر تبني خطة استراتيجية لتأمين الحدود و محاربة الارهاب في ضوء التدهور الأمني على الحدود.[1]

لقد اتبعت الحكومة الجزائرية استراتيجية أمنية محددة تهدف بشكل رئيسي إلى مواجهة التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي :

ممرات آمنة :

– 1**فتح 4 منافذ على الحدود الجزائرية مع كل من دولتي مالي والنيجر لتشجيع المتطرفين على تسليم أنفسهم**، والخروج من التنظيمات الإرهابية المنتمين لها، وذلك خلال الفترة من يناير 2017 وحتى فبراير 2018 ،وذلك في إطار اتباع الأجهزة الأمنية سياسة أمنية حذرة تقوم على إعادة ضبط الحدود بالتعاون مع دول الجوار، أو بتشديد الإجراءات الأمنية بالمطارات والموانئ بالتعاون مع الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول).

ويأتي فتح هذه الممرات بهدف تشجيع العناصر المتطرفة الراغبة في العودة إلى بلادهم مرة أخرى على تسليم أنفسهم لسلطات البلاد، وترك التنظيمات الإرهابية التي كانوا ينتمون إليها مقابل حصولهم على العفو العام، بما يسمح لهم بالاندماج داخل المجتمع، وذلك استجابة لقانون "السلم والمصالحة الوطنية" .[*]

تطوير القدرات:

2– **رفع كفاءة الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة العاملة في مجال مكافحة الإرهاب**، عبر تنفيذ عدد من البرامج التدريبية الوطنية والمشتركة، فضًلا عن تحديث منظومة التسليح المستخدمة في المجال ذاته، حيث أولت الجزائر اهتماما واضًحا لأسلحة مكافحة الإرهاب على حساب الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة، بالإضافة إلى تحديث أجهزة التصنت والمراقبة التي عززت من قدرة[2]

---

[1] ليلى كرفاح، مرجع ساب ص 39-40-41

[*] قانون السلم والمصالحة الوطنية: تم إقراره في فبراير عام 2006 بعد طرحه للاستفتاء الشعبي في سبتمبر 2005 ،وتصويت المواطنين لصالحه بنسبة 97 ،%والذي يقضي بالعفو الشامل عن المتشددين المنتمين للجماعات الإرهابية، في مقابل تسليمهم السلاح للدولة، وخضوعهم لشروط العفو، مع استثناء الذين ثبت تورطهم في قضايا قتل.

[2] إجراءات الحكومة الجزائرية لاستقبال المتطرفين العائدين من بؤر الصراعات، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر 08 أبريل 2018، تاريخ الاطلاع 09 ماي 2018 على الساعة على الرابط:
https://futureuae.com/seedphrase.tar.gz

أجهزة الأمن الجزائرية على متابعة كافة التنظيمات الدينية والأشخاص المشتبه في انتمائهم لجماعات وتنظيمات جهادية .

برامج متخصصة:

3- **المشاركة بصورة فعالة في أنشطة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية،** والتي تهدف إلى تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب بين دول المغرب العربي ومنطقة حوض البحر المتوسط، حيث تم تصميم برامج متخصصة لتقييم الطبيعة المتغيرة للتهديد عبر دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر، كما انتهجت الدولة سياسة خارجية تعتمد على التنسيق مع دول الجوار للوصول إلى حلول سياسية لتسوية الأزمات التي تشهدها هذه الدول، وشاركت في تأسيس المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب) GCTF) في سبتمبر 2011 ،وفي أكتوبر 2017 استضافت الاجتماع العلني الأول لمجموعة العمل للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب حول غرب إفريقيا، وذلك برئاسة مشتركة بين الجزائر وكندا، بهدف بحث السبل الكفيلة بتعزيز التعاون في المجالات التي تكتسب أولوية في مخطط عمل المجموعة .

تفاهمات فرنسية :

4- **التعاون مع القوات الفرنسية في تطبيق استراتيجية أمنية لاستهداف التنظيمات الإرهابية،** ووفقا لتلك الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر طوال السنوات الماضية فقد تعرض تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي لضربات موجعة، سواء تلك التي شنّها الجيش الجزائري أو تلك التي نفذتها القوات الفرنسية المتواجدة شمال مالي بالقرب من الحدود الجزائرية، والتي أدت إلى مقتل العديد من عناصر التنظيم وفرار الآخرين إما إلى ليبيا أو إلى دول إفريقية.

تحجيم المخاطر :

نجحت الضربات الجوية والعمليات الميدانية التي قام بها الجيش الجزائري في تحقيق عدد من الأهداف، أهمها ما يلي:

- ✓ **الحد من توسع انتشار التنظيمين الأكثر تأثيًرا في تهديد أمن واستقرار المنطقة (القاعدة – داعش)،** وتحجيم قدراتهما في استقطاب مقاتلين جدد في صفوفهما، مع الأخذ في الاعتبار فرضيات جزائرية سابقة تقول إن عدد الجهاديين في الجزائر لا يزيد عن 400 شخص [1]

[1] إجراءات الحكومة الجزائرية لاستقبال المتطرفين العائدين من بؤر الصراعات، مرجع سابق

- ✓ **تمكن قوات الجيش والأمن من تفكيك تنظيم "جند الخلافة في أرض الجزائر" وهو فرع داعش بالجزائر**، وبصفة خاصة في مناطق مثل "البويرة" و"بومرداس "و"تيزي وزو"، والتي تمثلت في مقتل قادة هذه الجماعة وتفكيك هياكلها
- ✓ **طرد مجموعة من المتشددين المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية في الجبال الواقعة شرقي العاصمة** بعد عامين من قيامهم بخطف سائح فرنسي في المنطقة التي كانت معقلا سابقًا لتنظيم القاعدة وإعدامه[1].

الفرع الثاني: تهديد الجريمة المنظمة

تشكل الجريمة المنظمة، و بالأخص المتعلقة بالإتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة ، المجتمع و الأفراد) و الذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة ، أي قائمة على إجراءات عسكرية و أخرى غير عسكرية (قضائية ، اقتصادية و اجتماعية) للتصدي له و قد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج و عبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى) بالإضافة الى السينغال ، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين ، نيجيريا و الكاميرون)، و كذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء و فسادها، و طبيعة بنية الحروب و النزاعات فيها و كذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع و الافراد الجزائريين، و تشير أرقام كميات القنب الهندي ، الكوكايين و الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة و المقدرة بالأطنان بالإضافة الى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة الى خطورة التهديد الآتي من المخدرات و شبكات تهريبها و الاتجار بها على الأمن الجزائري.[2]

و لقد أكدت العديد من التصريحات و الدراسات المهتمة بتتبع الوضع الأمني المتدهور في الساحل الإفريقي تبين علاقات الصلة و التداخل بين " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و شبكات الجريمة المنظمة ، من ذلك تصريح وزير الخارجية المالي : (يعود تدهور الأمن في منطقة الساحل الإفريقي إلى التحالف القائم بين الشبكات الإجرامية الدولية[3]

---

[1] إجراءات الحكومة الجزائرية لاستقبال المتطرفين العائدين من بؤر الصراعات، مرجع سابق

[2] بوحنية قوي ، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ النشر: 03 يونيو 2012 ، تاريخ الاطلاع : 2018/051/14 على الساعة 12:15 على الرابط :http://studies.aljazeera.net

[3] منصور لخضاري ، مرجع سابق ، ص 68

و الإرهاب الإسلاماوي المهيكل في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و كذلك " المعهد الدولي لدراسات الإرهاب " التابع لـ " معهد بوتوماك للدراسات السياسية " الأمريكي الذي سلط الضوء على العلاقة الناشئة و المتوطدة بين " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و الشبكات الأمريكو لاتينية عبر القارية المتاجرة في الكوكايين ، فتوقف عند تحقيق فيدرالي أمريكي أجري شهر نوفمبر 2008 و أظهر تامين التنظيم الإرهابي لخط نقل الكوكايين من كولومبيا الى أوروبا مرورا بغانا و منها إلى مالي لتصل المغرب عبر الجزائر و موريتانيا و الصحراء الغربية و منه إلى اسبانيا عبر جزر الكناري، و تم تسجيل عبور حوالي 21 طنا من الكوكايين من غرب إفريقيا نحو أوروبا الغربية سنة 2009.[1]

و من الناحية التقنية الإجرائية ، فقد اتخذت الهيئات الأمنية الجزائرية و منها وزارة الدفاع احتياطاتها لمكافحة الجريمة المنظمة عن طريق الشروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى و الذكاء التقني، وضبط الحدود التونسية الجزائرية بأكثر من 80 نقطة مراقبة على طول حدودها المشتركة مع تونس ، و نشر 60000 جندي في حدودها مع دول الساحل الإفريقي في مايو/أيار 2013، و لتجفيف منابع الجريمة خصوصا من الخاصرة الجنوبية التي تمتد لمسافة تتجاوز الـ 3000 كلم، فقد حددت وزارة الداخلية قائمة بـ 50 مادة و سلعة يحظر نقلها إلى ليبيا ، لمنع وصولها إلى الجماعات السلفية الجهادية التي تزايد نفوذها في عدة مناطق بليبيا و يأتي هذا الإجراء الخاص بمنع نقل مجموعة من السلع إلى ليبيا ، حيث تم الاتفاق بشأنه بين دول جوار ليبيا و هي تونس و الجزائر ، و يأتي الاجراء لمنع حصول الجماعات السلفية الجهادية التي أعلنت الولاء لتنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية " داعش" ، على أي مواد أو تجهيزات تستغل قي أعمال عدائية.[2]

كما أعلنت السلطات الجزائرية عن إطلاق مشروع نظام المراقبة الإلكترونية بهدف تأمين الحدود البرية مع المغرب وقال قائد المنطقة العسكرية الثانية لحرس الحدود في الجزائر "عبدالكريم رملي"، في مؤتمر صحافي، إن "السلطات العسكرية تدرس مشروع .نظام المراقبة الإلكترونية لتعزيز تدابير أمن الشريط الحدودي الغربي مع المغرب [3]

---

[1] منصور لخضاري ، مرجع سابق ، ص 68

[2] بوحنية قوي ، الجزائر و الهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ النشر: 11ديسمبر 2014 ، تاريخ الاطلاع : 2018/051/15 على الساعة 11:45 على الرابط :http://studies.aljazeera.net

[3] عثمان لحياني ، مرجع سابق

ويتضمن نظام المراقبة الإلكترونية وضع تجهيزات تكنولوجية حديثة على غرار الكاميرات، تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة ".وأمن الحدود البرية ومن شأن هذا النظام الأمني تعزيز التدابير الأمنية واللوجيستيكية المقحمة في ميدان تأمين الحدود، خاصة في تلك المناطق التي تعرف منذ .سنوات تفاقما لظاهرة التهريب التي شملت مختلف البضائع، لاسيما المخدرات التي توجه نحو الجزائر وتهريب الوقود وأعلن العقيد رملي أن "الجزائر أنجزت التجهيزات الهندسية وسواتر ترابية وحفرت خنادق على طول الحدود البرية مع المغرب، ما ساهم في .تضييق الخناق على نشاط شبكات التهريب وأكد المسؤول العسكري أن عناصر من شبكات التهريب المغربية حاولت القيام بأعمال استفزازية كمحاولات تدمير وتخريب السواتر، والخنادق ومازالت الحدود البرية بين الجزائر والمغرب مغلقة منذ نهاية عام 1994 ،بعد حادثة تفجير في فندق بمراكش، اتهم المغرب المخابرات .الجزائرية بالوقوف وراءه وتواجه الجزائر معضلة أمنية حقيقية على الحدود مع المغرب بسبب شبكات تهريب المخدرات، وحجزت وحدات حرس الحدود 146 طنا من .المخدرات المغربية كانت مهربة إلى الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية 2014 وإضافة إلى المخدرات تنشط شبكات في تهريب الوقود والمواد الغذائية التي تدعم الحكومة الجزائرية أسعارها، ليتم بيعها في الأسواق [1].

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

إن الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي، أصبحت نقطة عبور و جهة للعديد من المهاجرين الأفارقة ، و غيرهم من الذين يتسللون عبر الحدود الجزائرية ، مستعملين طرق ووسائل متعددة ' حيث وجدت هذه الأفواج مجالات لتحركها بولايات الجنوب الكبير و كذا بعض المناطق الغربية ، و أصبحت تشكل خطرا محدقا على الأمن بصفة عامة، تتمثل خاصة في الرعايا الأفارقة من مختلف الجنسيات تتم الهجرة غير الشرعية فيها من خلال مراحل تبدأ من النيجر كنقطة التجمع تكون إما (لآرليت) أو (أقاديز) أو من مالي نقطة التجمع تكون إما في (قاو) ، (كيدال) ، (شبربش) أو (الخليل) ، ثم يتم الدخول الى الإقليم عبر ولاية تمنراست الجزائرية ، بالقرب من المركز الحدودي لعين قزام (المقابل لدولة النيجر) أو بالقرب من المركز الحدودي لبرج باجي مختار أو تيمياوين أو تين زواتين (المقابل لدولة مالي) ، و قد يعبر المهاجرون غير الشرعيين من هذه النقاط الى ولاية أدرار مباشرة ، و قد يتوجه الأفارقة من النيجر باتجاه ولاية إليزي (جانت أو تينالكوم) بالجنوب الشرقي ، للدخول للتراب الليبي عبر

[1] عثمان لحياني ، مرجع سابق

منافذ بالقرب من المركز الحدودي " داركو " التابع للنيجر ، لكن بنسبة اقل نظرا لانعدام المواصلات و صعوبة الطريق و المناخ الحار، ثم وصولا الى ولايات غرداية ، ورقلة و أدرار كنقاط ربط بين الشمال و الجنوب كما أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين من مختلف الجنسيات الإفريقية العابرين للتراب الجزائري يهدفون الى الوصول الى مدينة مغنية ولاية تلمسان، او العبور غير الشرعي الى مدينة سبتة و مليلة الاسبانيتين ، عبر تراب المملكة المغربية.

و يعتبر الوجود غير الشرعي و غير المتحكم فيه للأجانب مصدر للتهديدات التي تمس بالأمن بصفة عامة، من خلال الشبكات المتخصصة في احتراف التزوير و استعماله المتاجرة و امتهان الدعارة و تسلل الاجانب قصد التجسس، و فئة المهاجرين الأفارقة في الجزائر تملك من القوة بما يكفي بعد قدمها و تشابك العلاقات بينها و بين سكان الجنوب الجزائريين عن طريق الزواج ، التعامل و مطلبتهم بحق المكوث و الإقامة ، فالحظور المستمر للمهاجرين يعتبر منبع تهديد ، فهو مرتبط دائما بعصابات التهريب و أشكال مختلفة من الجريمة المنظمة (الإغتصاب، السرقات ، القتل، الاعتداءات و ترويج المخدرات و تزوير الوثائق...) [1]

و نظرا للتطور المتزايد و المذهل للهجرة السرية و الذي نجم عنه تداعيات و انعكاسات سلبية كبيرة عل الجزائر ، و لا يتوقف الامر عند الاقتصاد بل يتجاوزه الى الحياة الاجتماعية و الثقافية أيضا ، و هو ما يحتم عل الجزائر مضاعفة إجراءات مكافحة هذه الضاهرة التي أصبحت تهدد أمن الفرد و الجماعة أكثر مما تهدد أمن الدولة ، و ما يؤكد الإنعكاسات الأمنية هو ما قامت به وزارة الدفاع الوطني حيث راجعت رفقة وزارة الداخلية خريطة انتشار أفرادها على الشريط الحدودي بعد أن ألتهبت بسبب التداعيات الأمنية التي خلفتها الحرب في ليبيا و التمرد في شمال مالي و خطر الارهابيين القادم من تونس فضلا عن خطر شبكات الجريمة المنظمة و انتشار تجارة السلاح بشكل غير مسبوق و تحول الجزائر الى منطقة عبور لشبكات الهجرة السرية باتجاه أوروبا ، كما سارعت قيادة الدرك الوطني الى بناء 43 مركزا متقدما جديدا و بناء 67 برج مراقبة جديدة على طول الشريط الحدودي لتفعيل المراقبة الدائمة .

[1] يعقوب تواتي ، مكافحة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي – دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماستر الفضاء الاقليمي و السياسات الدولية للجزائر، الدراسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، السنة الجامعية : 2015/2014، ص 34-35-85-59

و سعيا منها لإحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي راحت تتعاظم يوما بعد آخر عملت الجزائر على تبني استراتيجية ذات أبعاد سياسية امنية و قانونية و اقتصادية ، و يتمحور البعد الأمني السياسي حول ثلاثة نقاط رئيسية و هي :

- معرفة التدفقات من خلال النشرات التي تعدها مصالح الأمن بصورة منتظمة خاصة بتحركات الأجانب على التراب الوطني.
- السيطرة على التدفقات من خلال السجن و الطرد و الحكم المتسامح و هذا لدوافع إنسانية.
- التعاون حيث تولي اهتماما كبيرا للتعاون الإقليمي و الاورومتوسطي لتحقيق نتائج ملموسة على ارض الواقع.

البعد القانوني : و يتجلى من خلال إجراءات تبني قانون 11-08 المؤرخ في 21 /07/ 2008

البعد الاقتصادي: من خلال إجراءات الدعم المقدمة الى الشباب لوضع حد للبطالة .

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تحولت الى مشكلة دولية ، و حرب مفتوحة بين المهاجرين المغامرين و مافيا التهريب من جهة و بين أوروبا و حلفائها من الدول الافريقية التي يقدم منها المهاجرون أصبح من الواضح انها اكبر حجما من ان تواجهها ترسانة امنية أو حتى حزمة قوانين و اتفاقيات.[1]

[1] صبيحة بخوش، الهجرة غير الشرعية و تداعياتها على منطقة شمال لإفريقيا : - الجزائر نموذجا- مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، العدد الأول مارس 2018 ، ص 299-300 -304-305-306

الخريطة رقم 02 :

خريطة توضح طرق ومنافذ تسلل المهاجرين غير الشرعيين من الحدود الجنوبية الجزائرية

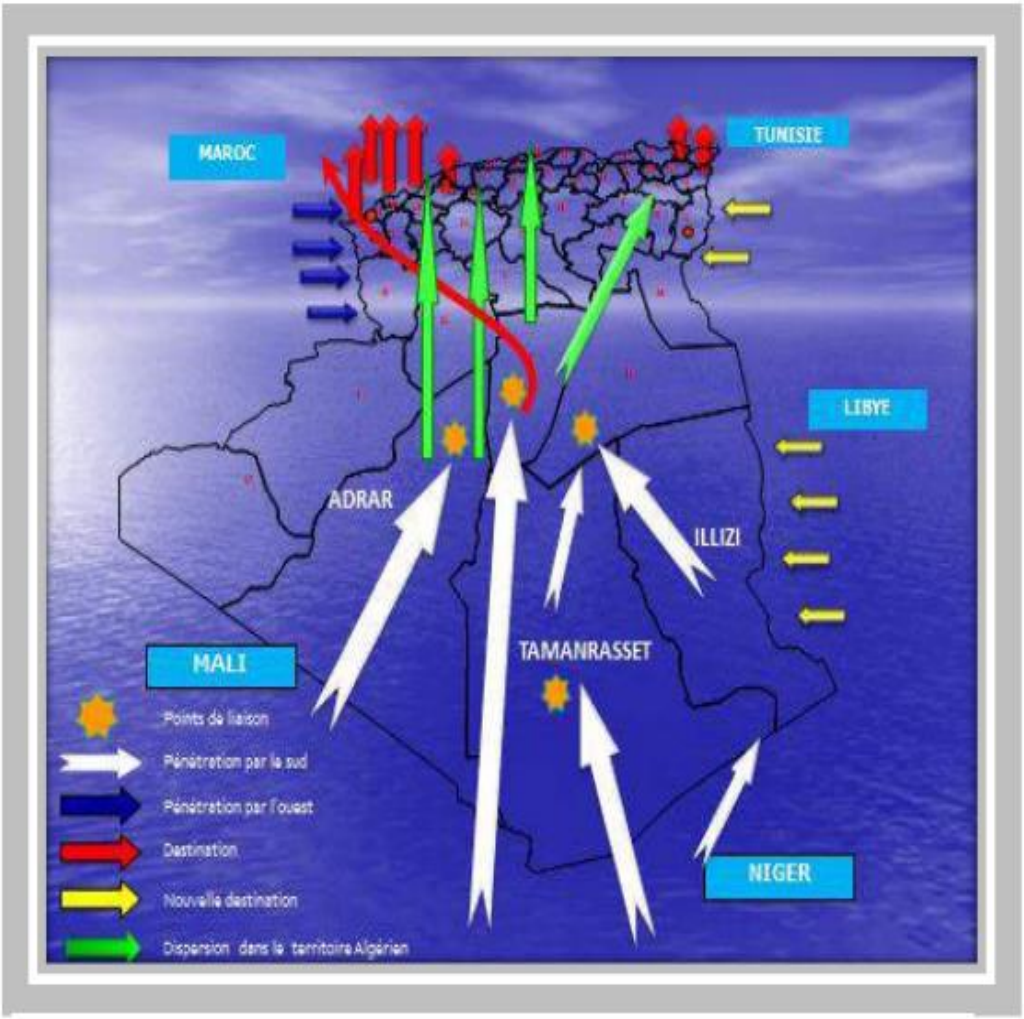

المصدر : سعيداني بوجمعة ، جريمة تهريب المهاجرين من منظور مصالح شرطة الحدود ودور الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة الغير الشرعية -دراسة حالة ولاية تمنراست- الجزائر ، مداخلة بالمديرية العامة للأمن الوطني مديرية شرطة الحدود، 2010.

المطلب الثالث: الانقسامات المجتمعية الداخلية

يحتوي هذا المطلب على فرعين الأول مخصص للتهديدات الأثنية و الثاني مخصص للتهديدات المذهبية.

الفرع الاول : التهديدات الأثنية (العرقية)

تقوم الدولة الوطنية على امتصاص كل المقومات المتنوعة و المختلفة التي يتميز بها المجتمع و اعطائها هوية مشتركة بهدف العيش تحت سلطة سياسية موحدة لذلك يعد الانقسام الاجتماعي أخطر و أكثر ما يهدد بقاء الدول و الأمن الوطني ، و التهديد يترجمه انقسام أفراد الوطن الواحد و تقوقعهم على ما يجمعهم من مقومات ضيقة و تقديم ولائهم لانتماءاتهم المبنية على الشعور بالانتماء الى اصول متباينة أو التحدث بلغات مختلفة أو الاعتقاد بديانات متعددة على حساب ولائهم للوطن الذي من المفروض أن يسمو شعورهم بالانتماء إليه عن أي إحساس أخر، و مع الحراك العربي الذي عرفته المنطقة عادت خطابات الانفصال مع تنامي الشعور بالإحباط و انعدام الثقة، مع تزامن ذلك مع نوايا مشروع الشرق الأوسط ومحاولة تفتيت المنطقة الذي يبدو واضحا في استراتيجيات الولايات المتحدة و اسرائيل على وجه الخصوص إن طرح الانفصال في المنطقة العربية يدعو الجزائر أن تكون حذرة خاصة ان خطابات الانفصال كانت حاضرة في منطقة القبائل ، بحيث أنه لا يمكن الاغفال عن الاحداث التي شهدتها المنطقة بحيث يمكننا استحضار بعض منها ، ففي سنة 1980م اثر توقيف الكاتب مولود معمري بدأت الاحتجاجات التي تطالب بترسيم اللغة الامازيغية ، عادت هذه الاحتجاجات في 2001م فيما سمي بالربيع الأسود و تزامن ذلك مع مقتل الشاب " ماسينيسا قرماح" بمقر فرقة الدرك الوطني لبني دوالة بولاية تيزي وزو لتدخل المنطقة في سلسلة من الأحداث الدامية خلفت 127 قتيل و افرزت إخلاء المنطقة من قوات الدرك الوطني كوجه من اوجه استرضاء السلطة للجموع الغاضبة الأمر الذي أدى الى تشكيل ما يسمى بـ " العروش" كبنية اجتماعية و سياسية تقليدية و لقد انتهت هذه الأحداث بدسترة الأمازيغية في التعديل الدستوري بتاريخ 10 افريل 2002 في مادته الثالثة* ، ليست المشكلة قائمة في المطالبة في اثبات او ترسيم مقومات ثقافية للمجتمع الجزائري لكن الاشكالية تكمن في تسييس هذه المطالب التي ظهرت مع الحركة التي تنادي بالانفصال التي يتزعمها فرحات مهني.[1]

*المادة الثالثة: تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ، تعمل الدولة لترقيتها و تطويرها بكل تنوعاتها السياسية المستعملة عبر التراب الوطني

[1] ليلى كرفاح، مرجع سابق، ص 37-38-39

و تزداد الخطورة مع التعاطي الاعلامي الخارجي لهذا الملف بحيث أن هناك قنوات فرنسية على سبيل المثال كقناة France 24 قد استضافت فرحات مهني على أساس أنه رئيس الحكومة المؤقتة و هذا الأمر على قدر من الأهمية و الخطورة و التي تستهدف الوحدة الوطنية ، و حتى بعد ترسيم اللغة الأمازيغية في التعديل الدستوري لسنة 2015 م، تم تأسيس حركة جديدة في منطقة القبائل تحت اسم " RPK"(Rassemblement pour la Kabylie) (التجمع من أجل القبائل) ، و مازالت طروحات الانفصال حاضرة في الاضرابات الطلابية و الجماهيرية في المنطقة حتى الساعة .[1]

كما تشهد الجزائر أيضا صراعا بين العرب و الطوارق ، خاصة في مدينة " برج باجي مختار " بولاية أدرار جنوب الجزائر، قرب الحدود مع مالي، ورغم أن السلطات الجزائرية تسعى لاحتوائها من خلال الاستعانة بعقلاء المدينة من سكان القبائل العربية وقبائل الطوارق، إضافة إلى مراجع دينية لمواجهة هذا الصراع، فإن عامل الامتداد السكاني على الحدود يبقى واحدا من أخطر تحديات هذا الصراع، حيث غالبا ما يلجأ سكان المناطق الحدودية إلى أبناء عمومتهم في البلد المجاور لدعمهم في الصراع، وهو ما قد يعطي بعدا إقليميا أو حتى دوليا للصراع، و ربما يولد نزعات انفصالية لم تكن في الحسبان، وأخف الأضرار التي تنتج عنها هو دخول فاعلين آخرين من خارج الحدود إلى قلب الصراع، و قد أظهر التعامل الحكومي ذو الطابع الأمني مع تلك الأزمات، عدم القدرة على السيطرة على الموقف، الأمر الذي يوجب بالتالي ضرورة أن تفكر الحكومة في وضع حلول أخرى أكثر نجاعة في احتواء هذه النزاعات. ويأتي في مقدمة الحلول التي يجري إهمالها من جانب الحكومة الحل التنموي، حيث إنه إذا غابت التنمية بمختلف أنواعها تظهر هذه النزاعات، لا سيما الأثنية منها و العرقية .[2]

و الأمازيغ ينتمون إلى قبائل متنوعة لها أصولها وهوياتها، و لا يمكننا بأي حال من الأحوال التحدث عن كيان أمازيغي موحّد أو لغة أمازيغية واحدة تستطيع أن تجمع شمل القبائل وتفرض نفسها على غيرها، وإنما مجموعة من اللغات المختلفة. وهذا ما أكده المؤرخ الفرنسي

---

[1] ليلى كرفاح، مرجع سابق، ص 37-38-39

[2] سارة بودح، الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة (2010-2014)، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، السنة الجامعية : 2015/2014 ، ص 3

غابرييل كامب بقوله: «في الواقع، لا توجد اليوم لغة بربرية، بالمفهوم الذي تكون فيه انعكاسا لمجموعة تحس بانتماء موحد، ولا شعب بربري ولا عرق بربري»، وما قاله غابرييل وصف دقيق للواقع فاللغات الأمازيغية كثيرة ومختلفة بحيث يتعذر التواصل بين مختلف الطوائف العرقية الأمازيغية بدون اللجوء إلى الترجمة أو لغة أجنبية. فمن اللغات الأمازيغية:

. القبائلية: و هي منتشرة في منطقة القبائل شمال الجزائر، و تضم مدنا مثل تيزي وزو و بجاية و البويرة.

. الشاوية: منتشرة في شرق البلاد، وتضم مدناً مثل باتنة و سوق هراس و تبسة و قالمة.

. المزابية: منتشرة في منطقة بني مزاب في غرداية في الصحراء.

. التارقية: و هي لغة الطوارق، منتشرة في ولايات إليزي و تمنراست و أدرار في الجنوب.

. الشناوية: و ينتشر استعمالها في جبال الشنوة في ولاية تيبازة و الشلف.

. الشلحة: منتشرة في ولاية تلمسان والبيض على الحدود الجزائرية المغربية.

. أمازيغية تقارقرانت: منتشرة بالقرب من ورقلة وتقرت في الجنوب.

كثرة هذه الأصول واللغات توحي بأن صراع الهوية أكثر تعقيدا مما نتصور. كما تنذر بأن الخلاف لن يقتصر بالضرورة على العرب والأمازيغ، وإنما قد يتسع في أي وقت ليفجّر مواجهات خطيرة بين شتى الفصائل الأمازيغية نفسها التي تختلف في ما بينها هوية ولغة.[1]

فلا مفر إذا من تقبل الآخر واحترام هويته ولغته، والسعي لترتيب هذه اللغات الكثيرة حسب عدد الناطقين بها، وتطويرها، واعتمادها في الدراسة والحياة العامة، وسن قوانين صارمة لمحاربة العنصرية والجهوية والحقد، وزرع بذور المحبة والثقة في قلوب أفراد المجتمع، وتنمية الشعور بالانتماء إلى الوطن الواحد، إنّ ما يحدث اليوم بين أبناء الوطن الواحد ينذر حتما باحتمال انفلات الوضع وانفجار حرب عرقية دموية طويلة في أي وقت، ستكون حرب الجزائر الأهلية الثانية، إن لم يتم إخماد المشاعر المتأججة ومحاربة التعصب، وزرع بذور المصالحة والثقة والاحترام المتبادل، وإرساء ثقافة تقبل الآخر واحترام لغة الآخر وثقافته وتراثه والتعايش مع أفراده، والنظر إلى المستقبل المشترك.[2]

[1] مولود بن زادي، أزمة اللغة والهوية في الجزائر وخطر اندلاع حرب الجزائر الأهلية الثانية؟، صحيفة رأي اليوم 08 نوفمبر 2017 ، تاريخ الاطلاع : 052018/14 على الساعة 15:25 على الرابط:https://www.raialyoum.com

[2] مولود بن زادي، نفس المرجع

كما رصد مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة في أبوظبي التطورات في المشهد الاجتماعي، حيث تصاعدت مؤشرات التوتر الاجتماعي في الجزائر خلال الأيام الأولى من عام 2017، إذ شهدت عدة مدن في ولايات بجاية والبويرة وبومرداس وتيزيوزو احتجاجات واسعة النطاق تخللتها أعمال حرق وتخريب للمرافق العامة، وانتشرت ظاهرة "الملثمين" في الشوارع، على نحو يعكس تحديًا لسلطة الدولة، وهو ما تزامن مع ذكرى اندلاع الحراك الثوري الذي أطاح بنظم سياسية قائمة في بعض الدول العربية، لا سيما في ظل وجود مشكلات اقتصادية وفوارق اجتماعية وسلطوية سياسية متقاربة بين الجزائر وتلك الدول، لكنها لم تتحول إلى ثورة أو انتفاضة شعبية.[1]

الفرع الثاني: التهديدات المذهبية

كما لا يخفى على أحد أن مثل هذه الانقسامات الاجتماعية لا تنحصر فقط في منطقة القبائل بل تعدى ذلك الى مناطق أخرى مثل منطقة وادي ميزاب بغرداية التي عرفت هي الأخرى أزمة ترجمت صورة من العنف المذهبي وصل الى درجة الاقتتال ،وتعد ولاية غرداية الواقعة جنوب الجزائر أحد المناطق التي تشهد هذا النوع من الصراع حيث حصلت مواجهات طائفية بين أتباع المذهبين المالكي و الإباضي من العرب و الأمازيغ، وفشلت كل المحاولات الرسمية التي تقودها الحكومة الجزائرية، وكذلك المحاولات الأهلية، لنزع فتيل تلك الأزمة بين أطرافها، التي تعود بجذورها إلى رواسب العلاقات التاريخية والنزعات العرقية بين الطرفين، منذ أيام الاستقلال، مما جعلها بمثابة الوقود المغذي للصراع الذي يشعل تلك المناوشات، إذ أسفرت هذه المواجهات عن سقوط منذ اندلاعها في نوفمبر2013،والذي خلف مقتل تسعة أشخاص وجرح 400 ، فضلا عن نهب وإحراق مئات المحال التجارية والمنازل.[2]

غير أن هذه الأحداث ليست الأولى في المنطقة التي تبدأ باشتباكات ثم تأخذ أبعادا طائفية ومذهبية، لتبقى الأسباب الحقيقية في كل مرة غير واضحة، وتتباين تفسيرات المراقبين لأصول ما يقع في غرداية، إن كانت تنبع من منطلق طائفي بين الأمازيغ والعرب، أو مذهبي بين الإباضيين والسنة، في حين يرجعها آخرون إلى تفسيرات اجتماعية واقتصادية تطالب

[1] كيف نجت الجزائر من ثورات الربيع العربي ولماذا لم تتحول الاحتجاجات إلى ثورة شعبية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر الأحد 08 يناير 2017 ، تاريخ الاطلاع 09 ماي 2018 على الساعة 11:30 على الرابط:
http://www.innfrad.com/News

[2] سارة بودح، مرجع سابق، ص 3

بتحسين مستوى معيشة المواطنين في المنطقة، ويمكن القول إن بروز جماعات دينية عابرة للحدود والتي يأتي في مقدمتها، تنامي الظاهرة الأصولية السنية المتشددة في العالم العربي بشكل قوي خلال الفترة الأخيرة، واحدة من تلك العوامل التي ضاعفت من حجم واستمرار الصراع، حيث إن الخطاب المتشدد من الجماعات الأصولية السنية المتشددة ساعد في الطعن في عقيدة الإباضيين، لا سيما ذلك الاتهام الذي يساق بأن الإباضيين هم على مذهب الخوارج، وهو ما ساعد في بقاء واستمرار أحد عوامل الصراع على مر الوقت، وخلق صراعا على الهوية بين أبناء المنطقة، فضلا عن العامل الاقتصادي المتردي للمنطقة، وارتفاع معدلات البطالة بين السكان[1].

المبحث الثاني: تهديدات البيئة الأمنية الخارجية

تم تخصيص هذا المبحث لتهديدات البيئة الأمنية الخارجية، و هو متكون من ثلاثة مطالب ، الأول يتعلق بتهديدات قضية الصحراء الغربية و الثاني مخصص للأزمة في ليبيا و انتشار السلاح و المطلب الثالث نستعرض فيه الأزمة المالية و التدخل الأجنبي.

المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية

ترجع الاصول الاولى للنزاع في الصحراء الغربية، في شكله الحالي الى بداية السبعينات عندما قررت اسبانيا نتيجة لضغوط داخلية و خارجية انهاء احتلالها لإقليمي " الساقية الحمراء و وادي الذهب" المعروفة حاليا بالصحراء الغربية لكن بمجرد خروج اسبانيا من الاخيرة حتى طفا الى السطح ن خلافات بين الجزائر و المغرب حول مستقبل الاقليم فقد اكدت الجزائر مرارا انه ليس لديها مطالب ترابية في الاقليم في حين ان المغرب اعتبره قطعة من ترابه ، و بهذا فقد اندلع نزاع مسلح بين المغرب و جبهة البوليساريو[2]* ، التي تشكلت من اجل تحرير اراضيها بعدها قبل الطرفان بوضع المسألة بيد الامم المتحدة في نهاية الثمانينات ، و قدمت الامم المتحدة عدة خطط للتسوية السلمية و لكنها باءت بالفشل بسبب صعوبة عملية الاستفتاء لرفض المغرب إحصائيات اسبانية لعام 1974م و من اسباب الفشل ايضا مواقف القوى الكبرى الضالعة في النزاع خاصة فرنسا و الولايات المتحدة ، التي تؤيد تصور المغرب بشأن الحل الثالث، فواشنطن تريد جعل القضية مسألة اقليمية تشارك الجزائر في الحل ن لكن يبقى السبب الأساسي هو تعنت المغرب و رفضه الحوار المباشر مع الطرف المعني الأساسي أي جبهة البوليساريو و سعيه لتوريط الجزائر في هذا الحوار.

[1] سارة بودح، مرجع سابق، ص 3

* تشكلت جبهة البوليزاريو في 10ماي 1973 بالزويرات بموريتانيا بهدف وضع حد لاحتلال الصحراء الغربية من طرف الاسبان ، تمت مواجهتها بعد جلاء القوات الاسبانية من طرف المغرب و موريتانيا، اين اعلن فيما بعد قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

الخريطة رقم 03:الموقع الجغرافي للصحراء الغربية

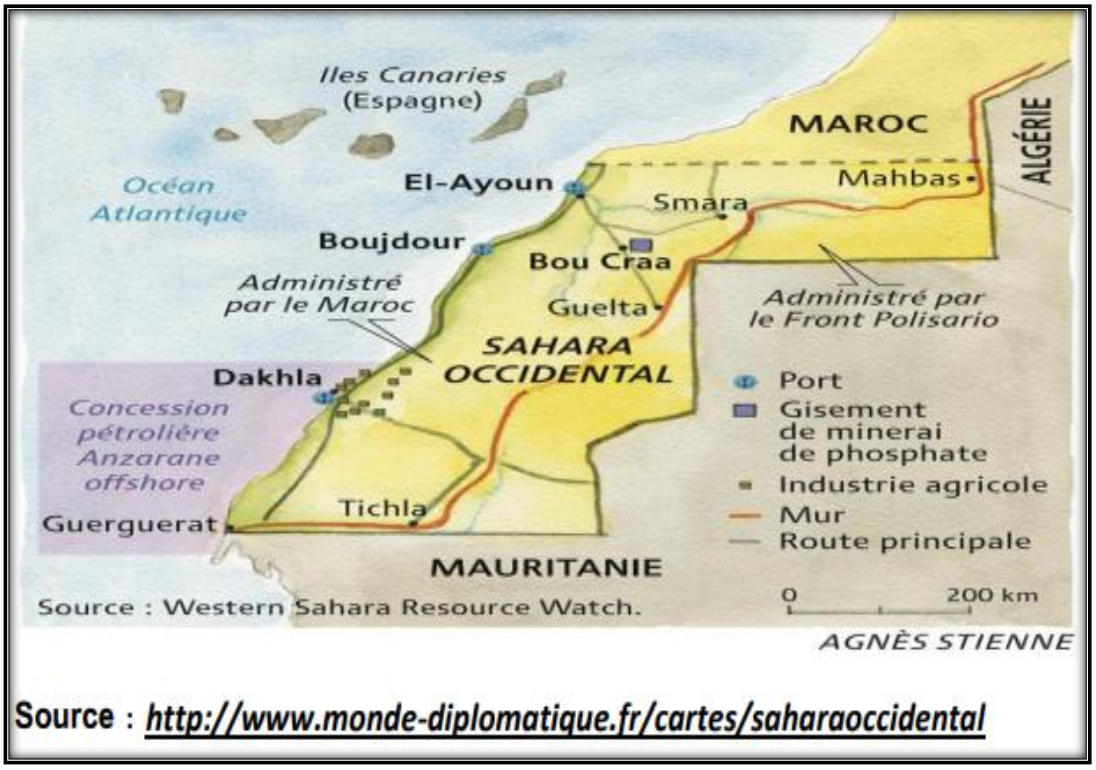

المصدر: http://www.monde-dipomatique.fr/cates/saharaoccidental

و من هنا ظهرت بوادر الخلاف بين الجزائر و المغرب حول قضية الصحراء الغربية فالموقف الجزائري يتخذ طابع ايديولوجي بحكم مرور الجزائر بنفس التجربة " الاستعمار " لذلك عملت على دعم الشعب الصحراوي في كفاحه من اجل تقرير مصيره فهي تنظر الى المشكلة بصفتها قضية تصفية استعمار، و ينطلق موقفها هذا من تصميم المبادئ التي قامت عليها الدولة الجزائرية فقد نصت المادة 27 من الدستور الجزائري لسنة 1996، " الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي و الاقتصادي ، و الحق في تقرير المصير و ضد كل تمييز عنصري " مع ضرورة التأكيد على ان الموقف الجزائري يتوافق مع التصور الاممي للتسوية فكل قرارات و لوائح الامم المتحدة تؤكد ضرورة تنظيم استفتاء نزيه يمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بحرية .[1]

[1] قط سمير ، البعد الافريقي في سياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري ، رسالة دكتوراء ، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2017/2016، ص44-45-46-47-48

شكل رقم 03: محطات مهمة في مسار نزاع الصحراء الغربية

المصدر: أصوات مغاربية على الرابط : https://www.maghrebvoices.com

و لطالما عول المغرب على الولايات المتحدة وفرنسا في نزاع الصحراء الغربية، للاستمرار في سياسة الهروب إلى الإمام والتنصل من الالتزامات الدولية ومخطط التسوية الأممي الذي ترعاه الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار وتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن التوتر الثنائي بين دول منطقة المغرب العربي يعرض التعاون في مجال مكافحة الإرهاب إلى الخطر. حيث مازال التوتر بين الجزائر والمغرب قائمًا منذ حرب الرمال 1963 التي أراد المغرب من خلالها ضم أراض جزائرية، إذ مازالت تصريحات سياسيين مغربيين تلمح إلى هذه المسألة، وتدعو إلى احتلال مدينتي بشار وتندوف عسكريا ، كما يصر المغرب على اعتبار الصحراء الغربية تابعة، له ويرى أن الجزائر تقف في مسعاه هذا من خلال مساندتها للصحراء الغربية، ورغم مغازلة الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب في السنوات الماضية، إلا أن الطريقة التي أُجريت بها المفاوضات بخصوص جملة من القرارات تُظهر مدى انزعاج المغرب مما يعتبره ازدواجية خطابها تجاه النزاع . [1]

[1] حكيم غريب ، آفاق التعاون بين الجزائر و واشنطن في مكافحة الإرهاب، تاريخ النشر 29 مارس 2018، تاريخ الاطلاع : 2018/05/17 على الرابط : https://www.sasapost.com/

ويشكل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الصحراء الغربية أحد عراقيل التعاون بين الطرفين، ففي يونيو (حزيران) 2007 صرحت مساعدة كتابة الدولة للخارجية لشؤون الشرق الأوسط، أمام الكونجرس، بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل مع المغرب حول خيار الحكم الذاتي. كما بنت دعمها للمغرب على فرضية أن استقلال الصحراء الغربية سيهز استقرار العرش المغربي، وهي الفرضية التي ترفضها الجزائر، وتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية عدم خلخلة استقرار منطقة الساحل الافريقي ، إذ إن فرض حل لا يرضي الصحراويين يمكنه أن يسبب انفجارًا داخليًا، وإن كان الموقف الأمريكي تغير مؤخرًا حول مسار الإصلاحات الديمقراطية وقضية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.[1]

فدعم الجزائر لجبهة البوليساريو أظهرت و كأنها تسلط الضوء على التزامها بحماية ثورتها و تضع نفسها في موقف دفاعي يسعى الى حمايتها الذاتية مما تعتبره سببا في زعزعة استقرار نظامها و سلامة الحدود الترابية من الاطماع المغربية خاصة بعد تجربة المغرب بغزو مدينة " تندوف الجزائرية " و بعض المناطق في الجنوب الجزائري و غرب الجزائر مما ادى الى اندلاع حرب الحدود (حرب الرمال) سنة 1963 م و شكلت هذه الحادثة نقطة بداية العداء بين المغرب و الجزائر فمع بداية عقد التسعينات، و دخول الجزائر في دوامة عنف مسلح اتخذت المملكة المغربية موقفا سلبيا اتجاه الجزائر بشنها حملات اعلامية مغرضة و فرض تأشيرة على الجزائريين لدخول المغرب و هذا ما أثار حفيظة صناع القرار الجزائريين فردوا بالمثل و زادوا عليها بغلق الحدود البرية التي ظلت على حالها الى يومنا هذا.

و يشكل النزاع حول تسوية ملف الصحراء الغربية أحد اسباب نشوء سباق تسلح بين الجزائر و المغرب ، و تعتبر الصفقات التي أبرمتها الجزائر منذ سنة 2000 م هي ما اثار حفيظة المغرب و أحدث زوبعة كبيرة لديها و أرجع صناع القرار لديها ، أن ذلك يستهدفها و يهدد امنها و هذا ما دفعها بدورها الى التسلح و بشدة و هو ما أشعل هذا السباق ، فقد كشف تقرير صدر مؤخرا عن مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية (واشنطن) أن الإنفاق العسكري للبلدين أخذ يتضاعف في السنوات الأخيرة حتى اضحى يشكل القسط الأكبر من الميزانية العامة ، كما اورد المعهد العالي للبحث من اجل السلام (ستوكهولم) تقريرا مفصلا عن تسابق البلدين نحو التسلح خلال عام 2008 م ، بإنفاق المغرب حوالي 3,5 مليار دولار أي 16% من ميزانية الدولة العامة. [2]

[1] حكيم غريب ، مرجع سابق
[2] قط سمير، مرجع سابق ، ص 48-49-50

و أحتل بذلك المرتبة الخامسة بين الدول العربية من حيث الميزانية العسكرية ، بينما الجزائر أحتلت المرتبة الثانية من حيث الانفاق العسكري ، بمبلغ 4,5 مليار دولار ثم 6,25 مليار دولار عام 2009م مستغلة تحسن مداخيلها من النفط الذي عرفت أسعاره طفرة كبيرة في السنوات الأخيرة .[1]

الشكل رقم04 : منحنى يوضح نسب التسلح بين الجزائر و المغرب من إجمالي الناتج المحلي

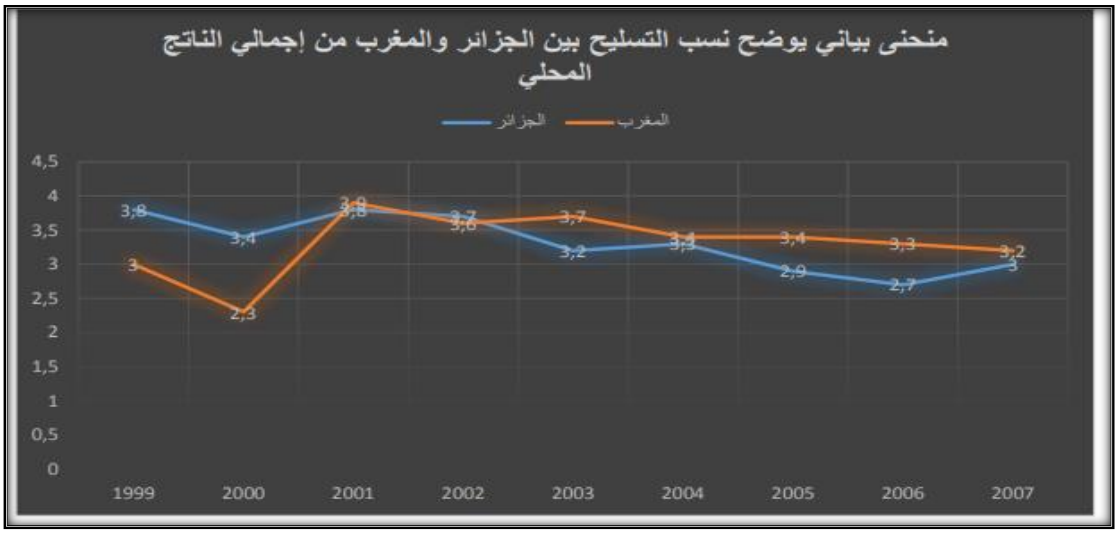

المصدر: بن لعلى الياس و طالب عبد الرؤوف ، مذكرة ماستر علوم سياسية ، جامعة بومرداس السنة الجامعية 2016/2015

المطلب الثاني: الأزمة الليبية و انتشار السلاح

الفرع الأول: الأزمة الليبية

على المستوى الأمني ، تغير النظام السياسي في ليبيا نتيجة موجة الاحتجاجات الشعبية في دول شمال إفريقيا (تونس ، مصر ، سوريا) كشف الغطاء ليس فقط عن مؤسسات الدولة السياسية و الأمنية في إطار الصورة النمطية لليبيا القذافي و ظهور الخلافات المحلية على الهوية و الطاقة و الموارد في ليبيا الجديدة ، و لكن انتشار الأسلحة الثقيلة بالموازاة مع حدود رخوة قابلة للاختراق فتح جبهة جديدة من اللااستقرار ليس فقط في ليبيا و لكن للمنطقة بأكملها .

[1] قط سمير، مرجع سابق ، ص 48-49-50

إقليميا الضعف السياسي و الأمني في إطار عملية إعادة بناء الدولة، و النتائج العكسية للحرب في ليبيا ساهمت في ما يعرف بالتعزيز الذاتي للإنكشافات الأمنية الموجود مسبقا في المنطقة و المتمثلة في تمويل مختلف التدفقات عبر الوطنية لشبكات التهريب في ظل حدود قابلة للاختراق و مراقبة أمنية هشة ، و فرصة كبيرة للشبكات الإجرامية لتوسيع نطاق تواجدها و تكثيف حجم عملياتها، خاصة بعدما أصبحت محاولات تهريب الأسلحة مؤكدة .

على المستوى العملياتي، مثل هذه الفوضى سمحت بصورة دراماتيكية بإثارة المزيد من الانكشافات الأمنية سواء من خلال ظهور الأذرع الجديدة لتنظيم القاعدة في بلاد الغرب الاسلامي كجماعة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا 2011، « كتيبة الموقعون بالدم 2012» او من خلال تكثيف و تحسين مستوى العمليات فعلى الجانب الجزائري، قيام الجماعة الارهابية (كتيبة الموقعون بالدم) بهجوم على القاعدة البترولية بتقنتورين الواقعة بعين أمناس – صحراء الجزائر– في 2013/11/1 أربعة أيام قبل مقتل القذافي و نجاحها في الاستيلاء على شمال مالي في ظرف أربعة أشهر.[1]

ونظرا لطول لهذه الحدود فإن ذلك يجعل من الحدود الجزائرية مع ليبيا تواجه الكثير من المخاطر، و ما يزيد الأمور سوءا، أن الجزائر تجد نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها، وتخوض قواتها المسلحة معارك على عدة جبهات لأن الدول المجاورة لا تمتلك قوات عسكرية وقوات أمن قوية للقيام بهذه المهمة، فعلى سبيل المثال: ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب، ومالي تمتلك جيشا لا يتعدى قوامه 20 ألف جندي، بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية في موريتانيا حتى من حماية المؤسسات الرسمية ضد هجمات تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

فعلى المستوى الأمني: ساهم تردي الأوضاع الأمنية وانتشار الجماعات الإرهابية والمسلحة في انتشار واستنفار أمني كبير من طرق القوات المسلحة ضمن الحزام الشرقي الليبي، وهو ما يزيد أيضا التكلفة اللوجستية التي تشمل نفقات النقل و إمداد الطعام و إنشاء مراكز مراقبة حدودية جديدة في الحدود الشرقية، إضافة إلى زيادة وتيرة التسليح .[2]

[1] أمينة مصطفى دلة ، حدود التأثير اللإقليمي الأمني الجزائري، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، العدد 7 أكتوبر 2016 ص 57-58-59-60

[2] عادل جارش، تأثير الظاهرة الارهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري ، مجلة العلوم السياسية و القانون ، المركز الديمقراطي العربي ،المانيا ، العدد الثالث يوليو 2017 ، ص194-195-196-197

كما إن تزايد احتمالية وقوع نشاطات إرهابية في الجزائر وارد نتيجة لاستفحال نشاطات الجماعات الإرهابية بمنحنى خطير في ليبيا.

و على المستوى السياسي: يبدوا أن الجزائر تواجه عدة مصاعب وتحديات دبلوماسية للتوفيق واستخدام لغة الحوار بين الأطراف المتصارعة في ليبيا في الوقت الذي تحاول أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر أو خفي وبأجندات متباينة استخدام الحسم العسكري بغرض تحقيق مصالحها.

وتتمثل مقاربة الجزائر لمواجهة الظاهرة الإرهابية في ليبيا في أنه و منذ بداية الحراك الشعبي في ليبيا رافعت الجزائر بضرورة إيجاد حل سلمي يقي ليبيا من خطر التدويل وما يتبعه من تدخلات خارجية أجنبية تزيد الوضع تعقيدا فيها، حيث كانت لها نظرة دقيقة حول ما تؤول إليه الأوضاع في ليبيا خاصة بعد عودة الكثير من ذوي السوابق في النشاط الإرهابي إلى الساحة الليبية كمقاتلي الجماعة الإسلامية بليبيا وغيرها، وهو ما قد يحول ليبيا إلى أفغانستان شمال إفريقيا.[1]

وتتلخص أهم الآليات التي قامت بها الجزائر للوقاية ومواجهة الظاهرة الارهابية في ليبيا ما يلي :

على المستوى السياسي تحاول الجزائر لم وجمع الأطراف المتصارعة في مائدة الحوار لوقف الاقتتال، والوصول إلى حل سياسي لتحقيق مجموعة من الأهداف وفق الخطوات التالية:

•**الخطوة الأولى:** تتمثل في محاولة تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار من خلال خارطة طريق تتضمن حالاً لحالة الصراع و تمنع الاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات، وسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا التي دائما غرضها مصلحي

•**الخطوة الثانية:** محاولة إقامة سلطة مركزية، ومنحها الصلاحيات الكاملة لممارسة القوة والنفوذ

•**الخطوة الثالثة:** بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار الفكر الإرهابي المتشدد حتى لا يتسرب إلى الجزائر والدول المجاورة، وحتى لا تستطيع هذه الجماعات خلق قنوات اتصال ومنظومة إرهابية عابرة للحدود تهدد أمن الجزائر والدول المجاورة، خاصة وأن متغير الهشاشة موجود بقوة في دول الجوار، و نجاح هذه العملية يعني التخفيف من الضغط على الجيش الوطني الشعبي الجزائري المستنفر و المرابط على طول الحدود ، الذي يعيش أعلى درجات التأهب في مواجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة.

[1] عادل جارش، مرجع سابق، ص194-195-196-197

ومن ثم الاعتماد على آلية الحسم العسكري لمكافحة الجماعات التي لم تدخل طاولة الحوار وتشكل تهديد حقيقي للأمن الليبي الوطني والجزائري، وتعتمد الرؤية الجزائرية على مواجهة تهديد الجماعات الارهابية بواسطة ليبيا باعتبار أن ليبيا لليبيين وبتعاون وتنسيق أمني بين دول الجوار والاتحاد الافريقي بعيدا عن التدخلات الغربية التي يغلب عليها الطابع البراغماتي ، وهو ما قد يزيد من تعقد الوضع الأمني واستفحال الظاهرة الارهابية بليبيا.[1]

خاصة مع بروز ما يسمى بـ تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» «داعش»، هناك مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم، الذي قد يحاول الاستيلاء على الحكم في ليبيا وإعلانها كمركز للخلافة الإسلامية التي أعلن عنها في العراق. وفي مثل هذه الظروف، هناك توقعات بأن يتخلى الجيش الجزائري عن عقيدته العسكرية بـ "عدم التدخل" في القضايا الخارجية ووفقاً لمختلف الصحف الجزائرية، ذكرت مصادر أمنية رفيعة المستوى أن الجيش لن يبقى مكتوف الأيدي بينما تستولي الجماعات السلفية –الجهادية على السلطة في ليبيا وتهاجم تونس وقد قال عقيد جزائري متقاعد مؤخراً، "إن أي جيش في العالم سيكون قد تصرف بغباء إذا لم يعمل على مواجهة التهديد الخطير القادم من وراء حدود بلاده"، وتابع قائلاً: "إن سقوط ليبيا بيد 'التكفيريين' ومن بعدها تونس سيعني تحول الجزائر لساحة حرب مفتوحة، وإذا لم تسارع الجزائر لإنقاذ تونس وليبيا عند الضرورة، فإن ذلك سيكون كارثياً بالنسبة لأمنها القومي."

و بالرغم من منع الدستور قد تلجأ الجزائر أيضاً إلى التدخل العسكري في ليبيا في حالة وجود تهديد إرهابي يستهدف صناعة النفط في الجزائر، وقد اتخذ "المجلس الأعلى للأمن" هذا القرار بعد سقوط كل من نظام القذافي وقيام الهجوم الإرهابي في كانون الثاني/يناير 2013 على منشأة الغاز "تيقنتورين" بعين أمناس في الصحراء الجزائرية، وعلى الرغم من أن وكالة أنباء الأناضول قد أشارت إلى أن مسؤولين ليبيين زاروا الجزائر في نهاية حزيران/يونيو لطلب قيام تدخل عسكري للمساعدة في فرض النظام في طرابلس، إلا أن وزير خارجية الجزائر، رمضان العمامرة، نفى أن يكون هناك أي نية للتدخل، وفي تصريح له عقب انتهاء الدورة السادسة من أعمال "اللجنة الاستراتيجية الجزائرية – المالية"، أعلن أن الجزائر تدعم حوار وطني شامل في ليبيا، وليس حلاً عسكرياً.[2]

[1] عادل جارش، نفس المرجع، ص195-196-197

[2] ياسين بودهان، دور الجزائر في حل الأزمة الليبية ،تاريخ النشر: 28 آب/أغسطس 2014، تاريخ الاطلاع: 2018/05/20 على الساعة : 02:29 على الرابط : http://www.washingtoninstitute.org

ومع ذلك، ففي رأي البعض أن تأكيدات المسؤولين الجزائريين بعدم التدخل عسكرياً في ليبيا لا يشكل قراراً مطلقاً، ويعتقدون أن تطور الأوضاع الميدانية قد يضطر الجزائر إلى [التفكير] في التدخل العسكري المحدود، ومع ذلك، يعتبر آخرون أن هدف الإعلان الجزائري المتكرر بعدم التدخل هو إبعاد الضغط السياسي والدبلوماسي الذي تعرضت له ، ومن المؤكد أن التدخل العسكري في حال حدوثه ستكون له تداعيات على الداخل الجزائري، ونظراً للصعوبات التي تواجه مراقبة الحدود الجزائرية، هناك احتمال قوي بأن تقوم الميليشيات الليبية بعمليات انتقامية عبر الحدود، وبعد كل هذا، فأمام الجزائر عدد من الخيارات، فلديها خبرة واسعة في مكافحة الإرهاب، ونظراً إلى علاقاتها المباشرة وغير المباشرة مع أطراف النزاع في ليبيا، فبإمكانها أن تلعب دوراً دبلوماسياً مهماً أيضاً، كما تتمتع الحكومة الجزائرية بعلاقة جيدة مع الأحزاب الإسلامية الجزائرية التي هي ذراع تيار «الإخوان المسلمين»؛ ويمكن لهذه الأحزاب أن تشكل حلقة وصل بين الحكومة الجزائرية وإسلاميي ليبيا، وبالتالي، فمن خلال مواجهة التهديد الإسلامي في ليبيا، من الضروري أن لا يكون التدخل العسكري الخيار الوحيد، فبإمكان الحكومة الجزائرية الاستفادة من علاقاتها الدبلوماسية للتوسط بين أطراف النزاع في ليبيا في محاولة للتوصل الى حل يحبط إمكانية سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» على البلاد ويزيل الخطر عن منطقة الساحل بكاملها.[1]

الفرع الثاني : إنتشار السلاح

أصبحت تجارة السلاح منتشرة بشكل كبير جدا و أضحت الممول الرئيسي للنزاعات المسلحة و الصراعات في إفريقيا ، كما أنها تسببت في انتشار تهريب السلاح و المتاجرة به و لهذا نجد أن من بين أهم مصادر الأسلحة و تهريبها ، هي الدول التي شهدت حروبا أهلية و نزاعات داخلية، و مازالت تشهدها ، فهي تعتبر جسورا لتهريب هذه الأسلحة عبر دول المنطقة، و لقد تزايدت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة ، و خاصة بالنسبة للسلاح الفردي، و الذخيرة الخفيفة و زادت ظاهرة تهريب السلاح و المتاجرة به في منطقة الساحل و الجنوب الجزائري جدة في السنوات الأخيرة ، و كان للأزمة الليبية و تفاقمها، دورا كبيرا في زيادة انتشار الأسلحة فيها بشكل مهول، و مما ساعد في إنتشارها، هو سهولة ترويجها، و مع تأزم الوضع في المنطقة و خاصة في ليبيا و مالي و استحلت ظاهرة تهريبها و خطورتها و ذلك بسبب المشاكل

[1] ياسين بودهان، نفس المرجع

و الصعوبات الكثيرة جدا التي تواجهها مراقبة الحدود الجزائرية الجنوبية و ذلك نظرا لشساعتها و لعدم توفر الامكانيات اللازمة للقيام بذلك لدى الجزائر.[1]

و يعتبر الانتشار الواسع و الكثيف للأسلحة في ليبيا ،فاعلا رئيسيا في استمرار و تأزم الاوضاع الامنية فيها من جهة و من جهة أخرى له تداعيات على أمن دول الجوار الليبي خاصة الجزائر ، فالسبب الرئيسي في تدفق الأسلحة هو انهيار النظام الأمني في ليبيا ، في ظل وجود معظم سلاح مخازن الجيش الليبي منتشرة في الشوارع بأيدي المدنيين و الجماعات العسكرية و الجمعات الاجرامية بالإضافة الى جماعات تجارة الأسلحة و يرى " زياد عقل موسى " الخبير بالشأن الليبي بمركز الأهرام للدراسات و الاستراتيجية أن أربعة أسباب ضاعفت الأزمة و ساهمت في انتشار السلاح داخل المجتمع الليبي بطرق غير شرعية ، السبب الأول غياب حكومة قوية قادرة على احتكار العنف ، و الثاني غياب الكيان الأمني الرسمي و ثالثا غياب القوة العسكرية المسيطرة بالشكل الكافي ، و السبب الرابع غياب المبادرات الحقيقية لجمع السلاح.[2]

و تم تسهيل نقل و تخزين و شراء و مقايضة السلاح الليبي ، بفضل رجال الصحراء العارفين جيدا بالتضاريس الجغرافية للمنطقة ، بحيث عبرت القوافل حدودا خاضعة فقط لقوانين قبلية او لإرادة جماعات غير مرئية ممن كان لهم الدور في ازاحة الدولة المركزية ، و نبه تقرير أممي على استمرار تدفق الأسلحة الليبية الى 14 دولة جلها من منطقة الساحل فالكثير من عمليات التمرد ، انطلقت من الوضع الليبي المزري ، و يشكل شمال مالي و شمال النيجر و دارفور دواعي أساسية للمخاوف الأمنية جراء نقل الأسلحة غير المشروع ، الذي بات يشكل أكبر تهديد للسلطات المركزية في هذه الدول ، فقد قام مرتزقة من الطوارق أثناء فرارهم من ليبيا عام 2011 ، بنقل كميات كبيرة من الأسلحة الليبية .[3]

و كشف تقرير سري للجنة خبراء مجلس الأمن الدولي بشأن ليبيا أن "السلطات الليبية عاجزة عن السيطرة على الانتشار غير المسبوق للأسلحة الخفيفة والثقيلة داخل البلاد وعلى الحدود مع دول الجوار"، وذكرت مقاطع من التقرير الذي نشرت وكالة "رويترز" للأنباء أجزاء منه أن "فوضى تدفق السلاح عززت مخازن الميليشيات والمجموعات الارهابية بشكل يجعل من

[1] محمد مجدان، التهديدات الأمنية الاقليمية على الجزائر من منطقة الساحل و الجنوب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسة ، العدد الخامس جوان 2016، ص 11-12 على الرابط: http://www.enssp.dz/images/tel/revue/ensspRevue05.pdf

[2] الياس منصوري ، مرجع سابق، ص 114-115

[3] سمير قط مرجع سابق

خطر تمدد تنظيمي "الدولة الإسلامية" و " القاعدة الى دول الجوار خاصة الجزائر و مصر و تونس و مالي يتضاعف يوما بعد آخر" ، و تحدث التقرير عن رصد شحنات سلاح غير مشروعة وصلت إلى تلك الدول بينما يجري التحقيق في أخرى. ووفقا للتقرير فإن تلك الشحنات تشمل أسلحة ثقيلة وخفيفة بما في ذلك أنظمة محمولة للدفاع الجوي، وذخائر بينها الألغام. [1]

المطلب الثالث : أزمة مالي و التدخل الاجنبي في منطقة الساحل

و يتفرع هذا المطلب الى فرعين الفرع الأول مخصص لازمة مالي و الفرع الثاني مخصص للتدخل الأجنبي في المنطقة.

الفرع الأول: أزمة مالي

- **الدولة الفاشلة:** تشير الدراسات الاستراتيجية الأولية إلى أن الجزائر ستجد نفسها أمام دولة فاشلة تجسدها "الحالة المالية" وذلك بعد انقلاب أبريل/ نيسان 2012 والذي أدى لاحقا إلى إعلان "كيان أزوادي" أشبه بالحالة الأزموية الفاشلة "والتي تجمع في خصائصها الفشل الدولي الصومالي والأفغاني"، وما ستجره لاحقا من أزمات ترتبط مفصليا بنشر وتوسع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة من انتشار تجارة السلاح، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وهي تهديدات تضعها الجزائر وتتعامل معها بحذر ودقة لما لها من آثار ستكون تداعياتها واضحة على صعيد الوحدة الترابية للجزائر نتيجة للروابط الأثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الطارقي الموجود في مالي والدول المغاربية، و كان التأثير الإقليمي المباشر لأزمة مالي هو إحياء النشاط الارهابي في بلاد المغرب العربي من جديد، حيث تحولت مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة للتنظيمات الارهابية في شمال إفريقيا، سواء من خلال تأمينها ملاذا آمنا للإرهابيين أو معقلا للتدريب أو نقطة انطلاق لهم أو وجهة نهائية لنشاطهم، ولذلك فإن تصاعد المخاطر وزعزعة الأمن الاقليمي كان نتيجة متوقعة مع زيادة انتشار الأسلحة التي تدفقت على المنطقة بعد انهيار نظام القذافي.[2]

أما التأثير الثاني الأساسي فتمثل في تفاقم الجريمة المنظمة، فقد أفسح عدم الاستقرار في مالي المجال أمام المهربين للتحرك بحرية أكبر في بلد متورط أصلا في الشبكات الإقليمية والعالمية للإتجار غير المشروع بالمخدرات و الأسلحة والبضائع والأشخاص، ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب، وقامت هذه الميليشيات بتنظيم

[1] بهاء الدين م، تقرير سري لمجلس الأمن حول أزمة : فوضى الأسلحة بليبيا تهدد الجزاءر و مصر، تاريخ النشر 2015/02/27 ، تاريخ الاطلاع : 2018/06/05 على الساعة 16: 27 ، على الرابط : https://www.djazairess.com/elbilad/232824

[2] بوحنية قوي ، مرجع سابق

العمليات عبر مساحات واسعة من شمال موريتانيا، ومالي، والنيجر، وجنوب الجزائر (اختطاف الأجانب والسيارات، وتجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة)، وتجاوزت هذه التنظيمات الدوافع الدينية أو السياسية خاصة بعد اجتماع عقد في غينيا بيساو بين عصابات التهريب الكولومبية للمخدرات وزعماء الميليشيات وذلك في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2010.[1]

جدول رقم 03 : القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي (2009-2010)

الدولة	حجم القوات العسكرية	الإنفاق العسكري بالمليون دولار
الجزائر	147000	5600
بوركينافاسو	11200	110
تشاد	23350	436
مالي	7750	174
موريتانيا	15870	115
النيجر	5300	53.1

المصدر : بوحنية قوي ، الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا :بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي على الرابط :http://studies.aljazeera.net

الجدول رقم 4: تطور ميزانية الدفاع بالجزائر

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	2,6	2,8	2,9	3,2	3,9	5,1	5,6	6,8	9,6	11

المصدر : بوحنية قوي ، الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا :بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي على الرابط :http://studies.aljazeera.net

[1] بوحنية قوي ، مرجع سابق

❖ الطوارق:(إشكالية فوق- دولتية)

اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى، وتعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، ومالي 1960، وبوركينافاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963. ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها، ولإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر)[1].

الخريطة رقم 04 : توضح مناطق تواجد الطوارق في الجزائر وليبيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو

المصدر : http://studies.aljazeera.net

[1] بوحنية قوي ، مرجع سابق

و لقد ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمي نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، وفضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية. ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية (وبتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال) انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006. وقد قادت هذه العمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من الألفية المنقضية.

وقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية. غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر، إن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لماكنة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار واطفاء النزاعات بالدول المجاورة إلا أن هشاشة البناء السياسي وشساعة مناطق الصراع صعَّب من مهمة الجزائر في تطويق واحتواء الاقتتالات المستمرة[1].

[1] بوحنية قوي ، مرجع سابق

الجدول رقم 05: يلخص المساعدات الدولية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي

مساعدات بالطائرات والمعدات	المساعدات بالدعم الاستخباراتي واللوجستي	الدعم عبر فتح الأجواء البرية والجوية	الدعم المالي	الدعم بالقوات البرية على الأرض	التأييد السياسي
بريطانيا، ألمانيا، أمريكا، كندا، الدنمارك، إسبانيا، هولندا، بلجيكا، الإمارات.	أمريكا، الدنمارك، بلجيكا، روسيا	الجزائر والمغرب	الإمارات، البحرين اليابان، الاتحاد الأوربي الاتحاد الأفريقي، بنين، كوت ديفوار السنغال، نيجيريا، غانا، إثيوبيا، جنوب أفريقيا، جامبيا	نيجيريا،السنغال، بوركينافاسو، بنين، توجو، تشاد النيجر،غانا، غينيا الجيش المالي، حركة تحرير أزواد	الاتحاد الأوربي، أمريكا .

المصدر: عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه أفريقيا، على الرابط:
http://www.acrseg.org/36650 (بتصرف)

الفرع الثاني : التدخل الأجنبي في الساحل الافريقي

إن التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي بداية بتدخل الناتو غي ليبيا و إسقاط نظام القذافي، ثم التدخل الفرنسي في مالي ساهم بسرعة في الإنفلات الامني في المنطقة و أدى الى بروز تهديدات جديدة كالإرهاب و و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية، و لقد حذرت الجزائر العديد من المرات في المنابر الدولية والإقليمية من التدخل العسكري، سواء في دولة مالي أو في ليبيا، وكانت تحذيراتها مبنية على التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الفكر المتطرف وتوحيد المشاعر الانفصالية، خاصة وأنها تحتوي على طوارق في جنوبها وقد يشجع انفصال الطوارق في مالي إلى عدوى بين طوارق منطقة الساحل ومنه المساس بالوحدة الترابية لهذه الدول[1].

[1] حكيم غريب، مرجع سابق

إن الفضاء المغاربي والأفريقي سوف يظل مهددًا، وعلى إثر التدخلات العسكرية في المنطقة، وهنا نشير إلى أن التنافس المحموم بين النفوذ الأمريكي والأوروبي يعد أحد أسباب تأزم الوضع في المنطقة. فتخوفات الجزائر وجدت لها مكانًا بعد التدخل العسكري في مالي وفي ليبيا، خاصة التي مازالت لحد الساعة ممثلة في عمليات الضربات الجوية على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في أقصى الجنوب، ثم أتبع بعملية في أكبر مجمع غازي في الجزائر مجمع تيقنتورين في عين أمناس بإيليزي، كادت تدخل الاقتصاد الجزائري في أزمة حقيقية لولا احترافية وحنكة وسرعة تدخل القوات الخاصة للجيش الوطني الشعبي لإنقاذ الموقف، والقضاء على الإرهابيين وتحرير الموقع والرهائن.

وينطبق الأمر على ليبيا؛ حيث حذرت الجزائر من تدخل عسكري فيها نظرًا للطابع القبلي للدولة، وعدم وجود جيش مركزي قوي، حيث كانت زمام أمور الأمن بيد وحدات وألوية مثل لواء خميس، ولواء 77، ووحدات كان يقودها أبناء القذافي المعتصم والساعدي، حيث أضعف الجيش لصالح هذه الوحدات مخافة انقلاب عسكري، وكان للتدخل العسكري في ليبيا آثاره الواضحة على الجزائر من حيث استفحال تجارة الأسلحة وتهريبها وتحويل الحدود الشرقية للجزائر إلى حدود غير آمنة، بل مصدر خطر، وبالرغم من توسع التهديدات الأمنية، إلا أن التنافس الدولي في المنطقة والتقارير التي تشير إلى أن منطقة الساحل الأفريقي هي أفغانستان ثانية يظهر بوضوح تزايد أهمية منطقة الساحل، حيث جعلتها محل اهتمام الفاعلين الدوليين الكبار و أدت التدخلات العسكرية إلى وجود دول فاشلة وهي تهدد أمن الجزائر، هذا الهاجس الأمني دفع بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات لحماية حدودها وهو ما تطلب رفع ميزانية الدفاع والأمن إلى 20 مليار دولار امريكي للعام 2014، مقابل 15 مليار دولار أمريكي في 2013. هذه الميزانية الموجهة للدفاع وتحديث منظومة الدفاع، وإن كانت طبيعية بالنظر إلى التحديات الجديدة وخروج الجزائر من حصار مفروض غير معلن، تنظر إليها دول على أنها موجهة ضدها[1].

[1] حكيم غريب ، مرجع سابق

كما حصل التدخل الأجنبي في منطقة الساحل من بوابة الأزمة المالية، خاصة بعد طلب الرئيس المالي المؤقت " ديونكوندا تراوري " و رئيس الوزراء " شيخ موديبو ديارا " من الأمين العام للأمم المتحدة " بان كي مون " اصدار قرار من مجلس الأمن يسمح بتدخل قوة عسكرية دولية بهدف مساعدة الجيش المالي في استعادة السيطرة على مناطق الشمال، و هو الأمر الذي أقره مجلس الأمن الدولي في 5 أكتوبر 2012 بموجب القرار رقم 2071 .

و قبل أن تنتهي المدة التي منحها مجلس الأمن للإنتهاء من تنسيق مواقف الأطراف الاقليمية و الدولية حول التدخل العسكري الوشيك في مالي و انتهى الاجتماع بتوافق المجتمعين حول مساعدة الحكومة المالية في استرجاع الجزء الشمالي من البلاد و قد كانت التوقعات تشير الى أن الانتشار الفعلي لهذه القوة لن يكون قابلا للتنفيذ إلا بحلول سبتمبر أو أكتوبر من العام 2013 لكن بعد شن المقاتلين الاسلاميين لحملة و أعتبرت أكثر خطورة منذ بداية جانفي 2013، حيث تقدموا خلالها إلى منطقة " موكتي" الواقعة وسط مالي في محاولة للسيطرة على منطقتي " كون" و " سافاري" ، هذا ما دفع الرئيس المالي المؤقت " دياكوندا توري " في 10 جانفي 2013 إلى طلب مساعدة فرنسا على سد الهجوم و منع انهيار البلد بعد عجز الجيش المفكك على وقف الزحف، و مثل ما كان الهدف من التدخل العسكري الفرنسي لإيقاف زحف المجموعات الارهابية نحو الجنوب و الحفاظ على وجود الدولة المالية و استعادة وحدتها الترابية و كالتحظير لنشر قوة التدخل الإفريقية (الإيكواس) ، المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن كذلك كان الهدف الاستراتيجي هو حماية المصالح الفرنسية في شقه الأمني و الاقتصادي في الساحل ما وراءه منه.[1]

و تعتبر فرنسا القوة الأجنبية الأكثر نشاطا في منطقة المغرب العربي و الساحل و هذا لرغبتها في الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ي المنطقة ، فعلى سبيل المثال لدى فرنسا أكبر قاعدة عسكرية في النيجر ، أين تحكم سيطرتها على منابع اليورانيوم الذي يمول 40 % من الطاقة في فرنسا و الحصول على أسواق كبيرة لمنتجاتها ، فقد عملت فرنسا دائما على تقديم الدعم العسكري لكل من موريتانيا و مالي و النيجر و تمويل عمليات التدريب.

و بالرغم من الموقف الغامض للولايات المتحدة الامريكية من التدخل العسكري في منطقة الساحل إلا أن واقع التدخل الأجنبي بقيادة فرنسا دعى الى ضرورة دعم لوجسكي أمريكي

[1] ناصر بوعلام، مرجع سابق، ص 130-131-132

و الأخطر من ذلك تحليق طائرات أمريكية من دون طيار في شمال مالي ، و التي هي مؤشر قوي على إمكانية تدخل أمريكي في المنطقة كون الولايات الامريكية متفوقة عسكريا على فرنسا، و في نهاية المطاف تمكنت فرنسا من التدخل عسكريا في مالي بمساعدة قوات افريقية ، و شنت هجومات على معاقل تنظيم القاعدة ، و أعلن الرئيس الفرنسي بأنه تم القضاء على رؤوس تنظيم القاعدة ، و بالتالي تحجيم دور التنظيم في المنطقة ، بالرغم من ذلك يعتبر التنظيم هذا التراجع فرصة لإعادة جمع التموقع و اختيار قيادة جديدة لتنظيم القاعدة من بين قادتها ممن تمرسوا على القتال في افغانيستان .[1]

إن الاهتمام الغربي بمنطقة صحراء الساحل الإفريقي، على الصعيد الأمني تنامى أساسا في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تعرضها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001. ففي هذا الإطار قررت الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن في نهاية سنة 2006 إنشاء (القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا الأفريكوم) (AFRICOM)الذي أعلنت عن تكوينه رسميا في فبراير/ شباط 2007 وبدأ العمل الفعلي في فاتح أكتوبر/ تشرين الأول 2008 انطلاقا من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر القيادة العسكرية الخاصة بأوروبا وهو مقر مؤقت في انتظار أن تتم استضافته من قبل إحدى الدول الإفريقية ويعتبر إنشاء (الأفريكوم) خطوة حاسمة ودالة على رغبة أمريكية صارمة في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية وهو ما ترفضه رفضا صارما أغلب الدول المعنية، فقبل ذلك ساعدت الولايات المتحدة في إطار حربها على ما تطلق عليه الإرهاب، على تدريب فرق من جيوش دول الساحل على مكافحة الإرهاب، وذلك أولا في إطار ما يعرف بـ"مبادرة دول الساحل لمكافحة الإرهاب (PAN SAHEL INITIATIVE) "التي أطلقتها في بداية 2003 ثم بعد ذلك وانطلاقا من سنة 2005 في إطار ما يعرف ب مبادرة مكافحة الإرهاب ما بين الدول المطلة على الصحراءTrans–Saharan Counter – Terrorism Initiative TSCTI ، وهي المبادرة التي تم فيها إلحاق دول المغرب العربي بالمبادرة السابقة التي كانت تظم فقط دول الحافة الجنوبية للصحراء.[2]

[1] عبد الوهاب عمروش ، الأمن في منطقة المغرب العربي و الساحل : التحديات و الاستراتيجيات ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، العدد 2 ــ أكتوبر 2013، ص 85– 86 –87

[2] بوحنية قوي ، مرجع سابق

خريطة رقم 05 :الموقع الجغرافي لدول منطقة الساحل الإفريقي

المصدر : http://studies.aljazeera.net

خلاصة الفصل:

تعتبر تهديدات البيئة الأمنية للجزائر القوى الدافعة لرسم السيناريوهات المستقبلية للأمن في الجزائر و لهذا تم التركيز في هذا الفصل على تحديد مختلف الفواعل المتعلقة بالبيئة الأمنية الداخلية و الخارجية ، التي تعتبر تهديد على الأمن الوطني الجزائري، فبدأنا في دراستنا هذه بتهديدات البيئة الأمنية الداخلية و المتمثلة في الإرهاب بإعتباره التهديد الأول و الكبير على الأمن في الجزائر لما له من تداعيات على مختلف النواحي و كذلك لإرتباطه بالتغيرات الحاصلة بالمنطقة سواء أزمة ليبيا أو أزمة مالي ، فلقد شكلت المنظمات الارهابية خطرا كبيرا خاصة على الحدود الجزائرية المترامية، مما أدى الى إستنفار القوات الجزائرية مما أدى الى إستنزاف القدرات العسكرية و الاقتصادية للجزائر، كذلك تعتبر الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها تهديدا مستمرا و بالتالي فهي لها تأثير بالغ في المشهد الأمني في المستقبل لأي دولة في العالم، خاصة ما يعرفه الجنوب الجزائري من تنامي ظاهرة التهريب لمختلف السلع خاصة المخدرات ، و أيضا الهجرة غير الشرعية ، بالإضافة الى الانقسامات المجتمعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري من أثنية و مذهبية ، أدت الى المطالبة بإنفصال منطقة القبائل خاصة بعد موجة الإنفصال التي شهدتها المنطقة بفعل ما سمي بالربيع العربي .

أما تهديدات البيئة الأمنية الخارجية فإن قضية الصحراء الغربية و ما تمثله من ثقل بارز في العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية و التي أدت الى سباق تسلح بين البلدين، و أثرت كثيرا في العلاقات الجزائرية المغربية حيث عرفت غلق للحدود البرية و تشنج بفعل التصريحات المتبادلة ، كذلك الأزمة الليبية و ما تمثله من تهديد فعلي للجنوب الجزائري أستدعى من الجيش الجزائري لإعادة الإنتشار و تحديث سلاحه ، خصوصا بعد انتشار السلاح المهرب من المخازن الليبية بعد سقوط النظام الليبي، و ما أدى بتعزيز قدرات الجماعات الارهابية، كما أثرت أزمة مالي على أمن الجزائر لترابط المنطقة و تداخلها و تركيبة المجتمعات التي تعيش في الساحل وخاصة بعد التدخل الأجنبي و لا سيما الفرنسي .

الفصل الثالث:

المشاهد المستقبلية للأمن في الجزائر

الفصل الثالث: المشاهد المستقبلية للأمن في الجزائر

نقدم في هذا الفصل المشاهد المستقبلية للأمن في الجزائر سنة 2025 و هي ثلاثة سيناريوهات ن الاول سيناريو جيد و هو الاستقرار و الثاني سيناريو سيئ وهو حافة الهاوية و الثالث سيناريو قبيح و هو الدعشنة.

المبحث الاول : سيناريو الاستقرار (الاستمرارية)

تم تسمية هذا السيناريو، بسيناريو الاستقرار كونه ينطلق من فرضية بقاء الوضع الأمني للجزائر كما هو عليه أو يزداد تحسنا، فبالرغم من تشابه الظروف بين الجزائر و دول الربيع العربي ظلت الجزائر محافظة على أمنها و إستقرارها، فنظرية الدومينو ستستثني الجزائر هذه المرة رغم كل المؤشرات التي كانت تدل على أن الجزائر سوف تلحق بالدول العربية المعنية بالربيع العربي و ذلك كون الوضع الداخلي كان مهيأ لذلك ، لكن أقتصر الأمر على بعض الاحتجاجات المحدودة و مرد ذلك يعود الى كون الجزائر الفت مثل هذه الاحتجاجات و لم تعد تؤثر في أوساط المجتمع بل الشعب نفسه سئم من التظاهر لأن الذاكرة الشعبية لم تنسى ما مرت بها من أحداث دامية خلال العشرية السوداء في التسعينيات، فهي خبرت معنى الصراعات الداخلية التي دفع فيها الشعب الجزائري ضريبة غالية.

فلقد استغلت السلطات الجزائرية الأحداث والاضطرابات التي صاحبت ثورات الربيع العربي ووظفتها بشكل إيجابي، وسوقتها بعناية سياسياً لتعزيز ثقة الجزائريين في المؤسسة الحاكمة، و من العوامل التي تفسر نجاح الجزائر في النجاة من موجة الحراك العربي رغم توفر البيئة الداخلية المحفزة على النحو التالي :

- التعود على مواجهة حدوث الإحتجاجات الشعبية
- عدم وضوح هوية الأطراف المحتجة
- الاستجابة السريعة من الحكومة الجزائرية
- ضعف صمود القوى المعارضة الشبابية الجديدة
- الإرث الثقيل والتجربة المريرة للجزائر مع العشرية السوداء
- غياب المصداقية لدى الأحزاب الإسلامية
- الدور الرئيسي للمؤسسة العسكرية
- المتاهة الانتقالية التي سادت التحولات الداخلية في مرحلة ما بعد الثورات العربية

و بالنسبة للتهديدات الارهابية و الجريمة المنظمة، فالدور الجزائري في مكافحتها يعتبر الأبرز و الأكثر فعالية و نجاعة من باقي الفواعل سواء الإقليمية أو الأجنبية و هذا راجع لعدة مؤشرات :

- ✓ **الأسبقية:** خبرة الجزائر في مجال مكافحة الارهاب وهذا راجع للظروف التي عرفتها الجزائر ابان العشرية السوداء ، فنالت الاعتراف الدولي بالمكانة و الأسبقية في هذا المجال.

- ✓ **الإحترافية:** كون الجزائر دخلت في مسار إعادة بعث و احياء و تطوير الجيش الوطني الشعبي الأداة و الوسيلة الأساسية التي تمكنها من مواكبة التهديدات الأمنية الحديثة.

- ✓ **الكفاءة:** من خلال وجود عناصر ذات خبرة و كفاءة في مجال مواجهة التهديدات اللاتماثلية و كذا استغلال القدرات المادية و الوسائل التكنولوجية في تقفي أثار الإرهابيين مع القدرة على التكيف مع التحولات التي شهدتها الساحة الجيوأمنية في منطقة الساحل .

- ✓ **الإعتراف الدولي بالدور و المكانة المحورية في المجال:** يبرز من خلال إستناد القوى الكبرى المنخرطة في ما يعرف بالحرب العالمية على الإرهاب على التجربة الجزائرية في المجال ، الأمر الذي منح للجزائر مكانة دولية معترف بها في ما يخص الخبرة و الكفاءة و الفعالية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية خاصة بعد تحالف الارهاب و الجريمة المنظمة.

فسيبقى منطق الهاجس الأمني هو المحرك الرئيسي لصانع القرار، وهذا سببه اعتبارات كثيرة، منها تنامي خطر الإرهاب، وتهديدات الجماعات المسلحة والمتطرفة في دول الجوار ومنطقة الساحل الأفريقي.

أما من ناحية تهديدات البيئة الأمنية الخارجية، فالجزائر سوفى تبقى هي القوة الإقليمية التي بإمكانها أن تواجه التحديات الأمنية، و لقد قامت بهذا الدور من قبل سواء عبر الوساطة في حل النزاعات و محاولة إيجاد حلول سلمية لها كأزمة مالي حيث تعتبرها الجزائر أزمة متعددة الأبعاد تشمل جوانب سياسية و أمنية و إقتصادية و أخرى سياسية ، فدور الجزائر في حل و إدارة الأزمة المالية الأخيرة يمكن إعتبارها من بين أهم المؤشرات التي تدفع الى التفاؤل بالمستقبل الأمني لمنطقة الساحل و منه الأمن الإقليمي للجزائر، فلقد نجحت الوساطة الجزائرية

في حل الأزمة المالية في شقها الأمني، السياسي و التنموي، الأمر الذي يبرر أهمية الحل السياسي على العسكري في احتواء الأزمة.

كما تسعى الى ايجاد مخرج للأزمة الليبية و هي تلقى ترحيبا من قبل مختلف الفصائل الليبية حيث دعت الجزائر الفرقاء الليبيين الى حوار وطني شامل و الى مصالحة وطنية و منه البحث عن مخرج لهذه الأزمة.

و لن تطرأ تغييرات كبيرة على لعقيدة العسكرية الجزائرية راسخة ، و ستظل بالشكل المتعارف عليه، رافضة الانخراط في مساع عسكرية إقليمية ودولية .

أما بالنسبة للعلاقة مع المغرب ستبقى العلاقات كماهي عليه تطبعها أحيانا مواسم سياسية دافئة و تعاون دولي تحتمه الضرورات الاستراتيجية المرتبطة بالجوار الإقليمي، كما ستعرف فتح الحدود البرية بعد حلحلة قضية الصحراء الغربية بإجراء إستفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي.

كما ستشهد هذه الفترة إستمرار النظام السياسي الحالي رئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بعهدته الرئاسية الخامسة و بكامل الصلاحيات التي خولها له الدستور في رسم خريطة مستقبل الجزائر، و بقاء الوضع الأمني في الجزائر مستقرا .

المبحث الثاني: سيناريو حافة الهاوية

إن الهدف من تسمية هذا السيناريو بحافة الهاوية كونه يمثل السيناريو السيء في هذا البحث و الذي يقدم مشهد سيء للوضع الأمني للجزائر مستقبلا، فإطالة مدة قضية الصحراء الغربية بدون حل سيقرّب المغرب والجزائر من أعمال قتال، وأن الجزائريين سيحاولون استخدام القوة لزعزعة استعصاء المغرب في نزاعه مع جبهة البوليساريو، لكن هذه القوة ستكون محدودة لأن الجزائر مدركة أن إنهاء الحرب لا يمكن أن يتم عبر الحل العسكري لوحده، و هذا السيناريو الممكن الحدوث، سيبدأ من انتهاج الجزائر لسياسة حافة الهاوية مع البوليساريو، وسترفع هذه السياسة من خطر الاشتباك بشكل كبير، و يتوقع في ظل هذا السيناريو أن تقع مناوشات وهجمات بين الطرفين .

و نظرا للتصعيد الحاصل في قضية الصحراء الغربية و سباق التسلح بين الجزائر و المغرب الذي أجمع الخبراء العسكريين و التقارير المختصة و الصحافة على استمراره و وصفه بالجنوني، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلدان، كما أن هذا السباق المحموم نحو التسلح ساهم بشكل كبير في التصاعد الصاروخي للميزانيات المخصصة للقوات المسلحة ، حيث أستورد المغرب و الجزائر حوالي 59 % من الواردات الإجمالية للقارة الإفريقية من السلاح، و يقابل سباق التسلح صراع سياسي تترجمه العديد من تصريحات المسؤولين من كلى الجانبين، حول المشاكل العالقة منذ بداية التسعينات كل هذا يجعل درجة التوتر بين " الإخوة الأعداء " في أعلى مستوى ستؤدي الى تصعيد الخلافات التي ستصل بتوجيه السلاح الروسي نحو المغرب الذي سيستعد هو الأخر لهذه الواقعة بتدعيم قواته من خزائن السلاح الإمريكي و الفرنسي، كل هذه المعطيات تجعل من العلاقة بين الجزائر و المغرب قابلة للإشتعال في أي لحظة بعد عقود طويلة من الإستنزاف و ما يعزز هذا الطرح هو التصريحات الأخيرة لبعض النواب المغاربة بأن المغرب سيرد بقوة السلاح على إستفزازات جبهة البوليزاريو حيث قال المتحدث باسم الامم المتحدة في بيان (20 مايو/ أيار 2018) إن "الأمين العام انطونيو غوتيريس يتابع عن كثب تطور الوضع في الصحراء الغربية"، من دون أن يوضح الأسباب التي دفعته إلى إصدار هذا البيان، غير أن وسائل إعلامية مغربية ذكرت أن وزارة الخارجية في الرباط أصدرت بيانا أدان "الأعمال الاستفزازية الأخيرة التي تقوم بها البوليساريو في بلدة تيفاريتي" وهي بلدة تقع شرق الجدار العازل المغربي، وأضاف البيان المغربي أن هذه

الخطوة تتم "بمباركة وتواطؤ من قبل بلد جار عضو في اتحاد المغرب العربي ولكن يخرق ميثاقه في مناسبتين: بإغلاق لحدود وباستقبال حركة مسلحة على أرضه تهدد الوحدة الترابية لبلد آخر عضو في الاتحاد"، وذلك في إشارة إلى الجزائر التي تدعم جبهة البوليساريو.

و بشأن التطورات التي تشهدها المنطقة الواقعة شرق الجدار الأمني الدفاعية للصحراء الغربية ، إتهم العاهل المغربي محمد السادس في رسالة خطية الى الأمين العم للأمم المتحدة الجزائر بأنها تمول و تحتضن و تساند و تقدم دعمها الدبلوماسي " لجبهة البوليساريو" في هذا الصراع و عبر عن غضبه مما يدعوه تدخلا جزائريا في قضية تمس سيادة بلاده ووحدة أراضيها و " دق ناقوس الخطر" و طالب الجزائر بتحمل مسؤوليتها لحل صراع الصحراء الغربية و هدد بأن المغرب لن يقف مكتوف الأيدي أمام هذا الخطر، مما أدى بالجزائر الى الرد على ذلك بمناورات ضخمة على الحدود مع المغرب سميت بمناورة الطوفان و شاركت فيها كل أصناف الأسلحة للقوات المسلحة الجزائرية ، البحرية، الجوية و البرية، هذا ما يعزز من طرح هذا السيناريو في نشوب حرب ثانية بين الجزائر و المغرب في السنوات القليلة القادمة ، حيث يستعد لها الطرفين بكل قوة و يتجلى ذلك بسباق التسلح الكبير.

فحرب الإخوة الأعداء محتملة الوقوع و طبول الحرب سوف تقرع خاصة بعد دخول إسرائيل على الخط بفبركة إستخباراتها قصة تدريب حزب الله اللبناني لعناصر من البوليساريو على أرض الجزائر، فإسرائيل تخطط لإضعاف أي جيش عربي ممكن أن يهدد وجودها ، و ما يعزز إحتمال وقوع سيناريو حرب الإخوة الأعداء هو كون الجزائر كانت مستهدفة بقوة بعد ما شهدته المنطقة العربية من حراك ، و ذلك لإضعافها و استنزاف قدراتها العسكرية ، ليسهل على الدول الطامعة في ثرواتها من الدخول على الخط ، خاصة بعد رفض الجزائر لكل المحاولات الإمريكية لإيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، بل و تسعى لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها،، فنشوب الحرب بين الجزائر و المغرب هو غاية ما تتمناه الدول الغربية لتواصل بيع أسلحتها.

فباندلاع الحرب بين الجزائر و المغرب سوف تدوم لعدة سنوات ، مما يؤدي الى إستنزاف القدرات العسكرية للبلدين و كذلك قدراتهما الإقتصادية بفعل التوجه نحو شراء الأسلحة لكسب الحرب ، و في ظل تناقص المداخيل خاصة بالنسبة للجزائر بعد هبوط أسعار النفط الذي يعتبر المورد الأساسي للدولة ، فإن الصعوبات الإقتصادية ستزداد و بالتالي ستعرف الجزائر موجة من الإحتجاجات مما يؤثر على تماسك المجتمع و قد يهدد ذلك بتغيير النظام القائم أو دخول الجزائر في دوامة العنف من جديد .

المبحث الثالث: سيناريو الدعشنة

سمي هذا السيناريو بالدعشنة كونه هو السيناريو القبيح من بين السيناريوهات الثلاثة المطروحة في هذا البحث ، و ذلك لأن تنظيم الدولة الإسلامية " داعش " سوابقه في كل من العراق و سوريا كارثية أتت على الأخضر و اليابس، فبإنتقاله الى منطقة الساحل و منه الى الجزائر سيكون بمثابة الهاوية .

فكل التصريحات و التقارير الاستخباراتية و الاعلامية تتحدث على إنتقال هذا التنظيم الى إفريقيا و بالخصوص دول الساحل و شمال إفريقيا ، ففي تصريح لمسؤول في الخارجية الجزائرية " رياش الحواس" في الإجتماع السنوي للمركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب، بأن " تنظيم داعش تجرع الهزيمة في الشرق الأوسط لكن الرعب انتقل الى القارة السمراء ، و هي التحذيرات التي تعكس تنامي المخاوف الجزائرية من انتقال مخاطر الشرق الأوسط الى حدودها الجنوبية ، خاصة و أنها عاشت تجربة مماثلة ، مع عودة ما يعرف بـ: " الأفغان العرب" في مطلع التسعينات من القرن الماضي الى الجزائر و تشكيلهم لخزان بشري و عسكري للجماعات الاسلامية المسلحة ، التي شنت حربا داخلية ، لازالت جيوبها تشكل خطرا و في تسجيل صوتي إعلان الجزائر ولاية جديدة لتنظيم داعش ، فقد أعلن "البغدادي" عن استراتيجية جديدة قائلا : " إننا نبشركم (يخاطب اتباعه) بإعلان تمدد الدولة الإسلامية الى بلدان جديدة ، الى الجزائر و ليبيا و مصر و بلاد الحرمين و اليمن ، و نعلن قبول بيعة من بايعنا من إخواننا في تلك البلدان، و إلغاء أسماء الجماعات فيها ، و إعلانها ولايات جديدة للدولة الاسلامية و تعيين ولاة عليها "، وتتوقع الحكومات في منطقة شمال إفريقيا تحول الألاف من منتسبي داعش ، الى منطقة الساحل الصحراوي القريبة لبلدانهم الأصلية ، خاصة بالنسبة للعناصر المنحدرة من تونس ، الجزائر و المغرب و ذلك في أعقاب اندحار التنظيم في العراق و سوريا ، و كان مفوض الإتحاد الإفريقي للسلام و الأمن " اسماعيل شرفي" قد حذر في ندوة وهران ،حول مخاطر الارهاب و التطرف الديني ، من " عودة مرتقبة لنحو 6000 إرهابي من تنظيم داعش ، كانوا يقاتلون في مناطق سوريا و العراق، الى القارة السمراء " و أضاف " أن معلومات تفيد بوصول العديد من هذه العناصر الى القارة من اليمن عبر الصومال " في إشارة لمخطط إعادة إنتشار منتسبي التنظيم لتلافي النزيف البشري الذي خلفته عملية تطهير قواعده في العراق، و صرح كذلك صرح وزير الخارجية الجزائرية " عبد القادر مساهل" بأن " تنظيم

داعش دعا عناصره الى العودة الى ليبيا و منطقة الساحل و الصحراء ككل "و هو التصريح المستند الى تقارير أمنية و إستخباراتية و حتى إعلامية حول خطة التنظيم لإعادة نشر عناصره و ربما إستعداده لإطلاق مواجهة جديدة ، و الإستفادة من هشاشة جيوش دول المنطقة ، و من التضاريس الجغرافية الملائمة في الساحل و أفغانستان ، كما قال " علي النعيمي " رئيس برنامج الإمارات لمكافحة الإرهاب " إن مقاتلين تابعين للتنظيم الإرهابي إنتقلوا الى ليبيا و الصومال و دول إفريقية جنوب الصحراء الكبرى و الفلبين"، و كل التقارير الغربية و تصريحات المسؤولين الجزائريين تتحدث عن انتقال تنظيم داعش الى منطقة الساحل و ترشح هذه المنطقة لأن تكون المكان الجديد الذي سيتمدد التنظيم فيه و يلم شتاته بعد الهزيمة في العراق و سوريا ، ، و تبدو منطقة الساحل أكثر المناطق التي ترشحها أجهزة الإستخبارات لأن تكون منطقة إستقطاب عناصر داعش و الوجهة الجديدة للتنظيم ، و يرتكز هذا الترشيح الى أن كل مبررات وجود التنظيمات المسلحة تتوفر في المنطقة الصحراوية ، سواء تلك التي تتعلق بضعف بنية دول المنطقة و هشاشة قوتها العسكرية ، أو تلك التي تتصل بوجود قبائل مسلحة تتبع لـ " داعش" أو تنظيم " القاعدة " أو غيرهما من التنظيمات ، إضافة الى أنها منطقة خصبة لشبكات تهريب السلاح و المخدرات و الاتجار بالبشر ، و المساحة الشاسعة الخالية من بغالبيتها من السكان كما أن هناك فرعا صغيرا لتنظيم "داعش" موجود في المنطقة .

إن الإنتقال المحتمل لعناصر و مجموعات داعش من سوريا و العراق لم و لن يكون سهلا لو لم تكون هناك تدخلات دولية غامضة تسهل وصولهم و بالطريقة التي سهلت وصول الألاف منهم الى سوريا و العراق ، فتنامي الإهتمام الغربي بمنطقة الساحل الافريقي على الصعيد الأمني في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الإمريكية حيث قررت إنشاء (القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا) ، " أفريكوم" و هي رغبة أمريكية في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية ، و لا يخفى على أحد التطلعات الإستراتيجية للدول الغربية التي تتنافس منذ مدة للسيطرة على الموانئ والممرات وثروات الذهب واليورانيوم وغيرها في أفريقيا، وعلى هذا الأساس يصبح استنبات تنظيم "داعش" في منطقة الساحل مبرراً أكثر منه حقيقة، إذ كثيراً ما تخلط الدول الغربية بين الإرهاب ومصالحها.

و ستكون الجزائر الدولة الأكثر إستهدافا بالتدخل الغربي بذريعة محاربة الإرهاب ، و ذلك بعد قيام عناصر من " داعش " بعمليات مسلحة خاصة على القواعد و المركبات النفطية المتواجدة في الجنوب الجزائري ، مثلما حصل سابقا مع مركب الغاز "بتقنتورين" ، وبالتالي سيحصل مثلما حدث مع العراق و سوريا و سيصبح الجنوب الجزائري بشساعة أراضيه مستباح للجماعات المسلحة و للتدخل الأجنبي مما يضطر الجيش الجزائري الى التمركز في الشمال خشية إستنزاف قدراته العسكرية ، مما سيعرض الجزائر الى فقدان السيطرة على حدودها الجنوبية و الى شبح التقسيم و فصل الجنوب عن الشمال.

خلاصة الفصل :

التوجهات العامة للسيناريوهات الثلاثة : (الاستقرار – حافة الهاوية –الدعشنة)

عنوان السيناريو	خاصية السيناريو	مدى الرجحان
الاستقرار	ما يميز هذا السيناريو أنه يفترض الحفاظ على الوضع القائم أي الاستقرار، ومايعزز هذا الطرح هو بقاء الوضع الأمني في حالة من الإستقرار حيث سيتم المحافظة على استتباب الأمن بضبط الحدود و تعزيز القوات العسكرية، كما ستعرف الأزمة الليبية انفراجا بفعل إجراء الانتخابات و المصالحة مثلها مثل الأزمة المالية ستعرف هي الأخرى استقرار بفضل الوساطة الجزائرية كما ستعرف العلاقات الجزائرية المغربية استقرارا بعد فتح الحدود البرية و ترتيب اجراء المفاوضات بين المغرب و الصحراء الغربية.	مرجح مسقبلابقوة
حافة الهاوية	هذا السيناريو مبني على زيادة الأوضاع الأمنية سوءا بفعل توتر العلاقات الجزائرية المغربية من جراء مشكلة الصحراء الغربية ، مما سيؤدي ذلك الى نشوب حرب ثانية بين الطرفين و هذا الأمر سيستنزف الجيشين الجزائري و المغربي مما يؤدي الى إضعاف قدرات البلدين من الناحية الافتصادية و الأمنية .	مرجح
الدعشنة	هذا السيناريو يفترض إنتقالالوضع إلى الأسوأ لتعقد البيئة الأمنية وزيادة التحديات الأمنية داخليا وخارجيا ، و ستزداد الأوضاع الأمنية في الجزائر تدهورا في ظل إستباحت حدودها و أراضيها من طرف الجمعات المسلحة و خاصة تنظيم " داعش " الذي سيعرف انتقال عناصره بقوة الى منطقة الساحل الافريقي مستغلا شساعة الحدود و توفر السلاح في المنطقة مما سيؤدي الى التدخل الأجنبي في الجزائر بحجة مكافحة الأرهاب	مرجح

الخـاتمة

خاتمة :

لقد شهدت الجزائر في السنوات القليلة الماضية تطورات بفعل ما عرفته المنطقة من حراك ثوري أثر على معظم الدول العربية خاصة الواقعة بجوار الجزائر، و نظرا للموقع الجيوستراتيجي للجزائر فقد لعبت تهديدات البيئة الأمنية الجزائرية دور فعال في رسم المشاهد المستقبلية للجزائر حيث تعتبر هي القوى الفاعلة في ذلك، وتتمثل تهديدات البيئة الامنية الداخلية في عنصر الإرهاب الذي يعتبر من الفواعل الأساسية بحكم تأثيره الامني ، حيث تزايد نشاط المنظمات الإرهابية كثيرا بفعل إنتشار السلاح في المنطقة خصوصا بعد سقوط نظام القذافي مما أدى بالجزائر الى تعزيز تواجدها على الحدود و إعادة إنتشار الجيش على طول الحدود مما أستنزف قدراتها الأمنية و العسكرية و كذلك الإقتصادية ، كما تعتبر الجريمة المنظمة هي الأخلرى من الفواعل الأساسية في المشهد الامني للجزائر بفعل تنامي نشاط المهربين سواء للسلاح او المخدرات بعد أن تحلف الارهاب مع المهربين ، كما تزايدت الهجرة غير الشرعية بفعل الأوضاع غير المستقرة في دول الجوار ، كما يعرف المجتمع الجزائري إنقسامات كالإثنية خصوصا في منطقة القبائل الداعية للإنفصال ، و كذلك المذهبية في منطقة غرداية بالجنوب الجزائري التي عرفت إقتتالا بين الإباضيين و المالكيين .

أما بخصوص تهديدات البيئة الأمنية الخارجية فتمثلت في قضية الصحراء الغربية و ما تمثله من ثقل بارز في العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية و التي أدت الى سباق تسلح بين البلدين، و أثرت كثيرا في العلاقات الجزائرية المغربية حيث عرفت غلق للحدود البرية و تشنج بفعل التصريحات المتبادلة ، كذلك الأزمة الليبية التي تمثل تهديد فعلي للجنوب الجزائري أستدعى من الجيش الجزائري لإعادة الإنتشار و تحديث سلاحه ، خصوصا بعد انتشار السلاح المهرب من المخازن الليبية بعد سقوط النظام الليبي، و ما أدى بتعزيز قدرات الجماعات الارهابية، كما أثرت أزمة مالي على أمن الجزائر لترابط المنطقة و تداخلها و تركيبة المجتمعات التي تعيش في الساحل و خاصة بعد التدخل الأجني و لا سيما الفرنسي.

و لقد سمحت هذه الفواعل من رسم مشاهد مستقبلية للأمن في الجزائر في أفق سنة 2025 ، متمثلة في ثلاثة سيناريوهات ، الاول جيد و هو سناريو استقرار الاوضاع الأمنية و الثاني سيئ متمثل في احتدام الصراع بين الجزائر و المغرب على خلفية قضية الصحراء الغربية أما السيناريو الأخير فه القبيح نظرا لما يعرفه الوضع في منطقة الساحل بإنتقال عناصر تنظيم "داعش " بفعل التدخل الاجنبي في المنطقة، و من خلال كل هذه الفواعل نكون قد اجبنا عن التساؤل المطروح في دراستنا هذه .

المراجع و المصادر

أ/ القرآن الكريم:

1- سورة يوسف

ب/ الكتب :

1 – العيسوي، ابراهيم، الدراسات المستقبلية و مشروع مصر 2020 . القاهرة : معهد التخصص القومي، د ط، 2000

2- بوحوش، عمار والذنيبات محمود ، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1995

3 – عامر مصباح، الدراسات الاستشرافية النماذج و التقنيات، القاهرة ، دار الكتاب الحديث، ط1، 2016

4 – عبد الحي، وليد، مخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2002

5- عبد الحي، وليد، مناهج الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في العالم العربي ، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2002

6 – زاهر، ضياءالدين، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم ـ أساليب ـ تطبيقات، القاهرة: مركز الكتاب للنشر،ط1، 2004

ج/ المجلات و مذكرات التخرج :

1 - المجلات:

1- بخوش، صبيحة، الهجرة غير الشرعية و تداعياتها على منطقة شمال لإفريقيا : - الجزائر نموذجا- مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، العدد الأول مارس 2018

2- بوقارة، حسين، الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، عدد 21 جوان 2004

3- جارش، عادل، تأثير الظاهرة الارهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري،مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديمقراطي العربي ،المانيا ، العدد الثالث يوليو 2017

4- عمروش، عبد الوهاب، الأمن في منطقة المغرب العربي و الساحل : التحديات و الاستراتيجيات ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، العدد 2 ـ أكتوبر 2013

5- عطية، إدريس، الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي : أولوية بناء الأمن بدل إستيراده، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

6- كرفاح، ليلى، تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي، مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديمقراطي العربي، المانيا،العدد07 فبراير 2018

7- لخضاري، منصور، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني الى الصعيد عبر الوطني، مجلة دراسات إستراتيجية ، مركز الامارات للدراسات و البحوث،العدد:194 ، أبو ظبي 2014 ، ط1

8- مجدان، محمد ، التهديدات الأمنية الاقليمية على الجزائر من منطقة الساحل و الجنوب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسة ، العدد الخامس جوان 2016، ص 11-12

9- مصطفى دلة، أمينة، حدود التأثير اللإليمي الأمني الجزائري، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، العدد 7 أكتوبر 2016

2 – الرسائل و المذكرات:

1- بودح، سارة، الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة (2010-2014)، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، السنة الجامعية : 2015/2014

2- بوعلام، ناصر، دور الجزائر الاقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006- 2014)، مذكرة ماجستير دراسات متوسطية و مغاربية ، التعاون و الامن ، جامعة تيزي وزو، تاريخ المناقشة: 07 أفريل 2016

3- جارحي سعداوي، محمد جمال، بناء السيناريو في ضوء الدراسات المستقبلية ، مذكرة ماجستير ، جامعة حلوان 2016

4- جبري، سلمى ، بناء السيناريوهات التخطيطية في الدراسات التنظيمية – حالة دراسية – دمشق ،مذكرة ماجستير، جامعة دمشق 2013

5- جبرين، سلمى، بناء السيناريوهات التخطيطية في الدراسات التنظيمية – حالة دراسية – دمشق ،مذكرة ماجستير، جامعة دمشق 2013

6-زاوشي، صورية ، أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات و التداعيات 2011-2015، رسالة دكتوراء ، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية: 2016/2015

7- لبادي، فوزية، إشكالية إدارة التنوع الإثني(العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالتي السودان والعراق ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص استراتيجية وعلاقات دولية، الموسم الجامعي 2015-2016

8- منصوري، الياس، رهانات و أولويات الأمن الوطني الجزائري في ظل القضايا الإقليمية الراهنة : ليبيا –أنموذجا –،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة خنشلة ، السنة الجامعية 2017/2016

9- قط، سمير، البعد الافريقي في سياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري ، رسالة دكتوراء ، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2017/2016

10- تواتي، يعقوب، مكافحة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي – دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماستر الفضاء الاقليمي و السياسات الدولية للجزائر، الدراسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، السنة الجامعية : 2015/2014

د/ المواقع الالكترونية:

1- الحناشي، محمد الهادي، الساحل الافريقي...الحرب القادمة على القاعدة، البيان، تاريخ النشر: 15 يوليو 2012، تاريخ الاطلاع :2018/06/07 على الساعة:01:59، على الرابط: https://www.albayan.ae

2- إجراءات الحكومة الجزائرية لاستقبال المتطرفين العائدين من بؤر الصراعات ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر 08 أبريل 2018، تاريخ الاطلاع 09 ماي 2018 على الرابط: https://futureuae.com/seedphrase.tar.gz

3- إميجن، عبيد، انتشار السلاح الليبي و التعقيدات الأمنية في افريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر : 2014/10/21 ، تاريخ الأطلاع : 2018/06/05 على الساعة : 15:35 على الرابط : http://studies.aljazeera.net

4- بودهان، ياسين، دور الجزائر في حل الأزمة الليبية، تاريخ النشر: 28 آب/أغسطس 2014، تاريخ الاطلاع: 2018/05/20 على الساعة: 02:29، على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org

5- بوحنية، قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ النشر: 03 يونيو 2012 ، تاريخ الاطلاع : 2018/051/14 على الساعة 12:15 على الرابط :http://studies.aljazeera.net

6- بوحنية، قوي، الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي، تاريخ النشر:29 يناير2102،تاريخالاطلاع : 2018/05/17 على الساعة 12:40 على الرابط :http://studies.aljazeera.net

7- بوحنية، قوي ، الجزائر و الهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ النشر: 11ديسمبر 2014 ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/15 على الساعة 11:45 على الرابط : http://studies.aljazeera.net

8- بوحنية، قوي ، التحديات الأمنية و مستقبل الأوضاع في الجزائر، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، تاريخ النشر: 20 يوليو 2016 ، تاريخ الاطلاع : 2018/05/09 على الساعة 14:30 على الرابط :http://futureuae.com/ar/Activity/Item/20

9- بن أحمد، مخمد ، الجيش يحجز 4 آلاف قطعة سلاح منذ سقوط القذافي، تاريخ النشر:24 يونيو 2016 ، تاريخ الاطلاع :2018/06/05 على الساعة : 23:20، على الرابط : http://www.elkhabar.com/press/article/109513

10- بن زادي، مولود، أزمة اللغة والهوية في الجزائر وخطر اندلاع حرب الجزائر الأهلية الثانية، صحيفة رأي اليوم 08 نوفمبر 2017 ، تاريخ الاطلاع : 052018/14 على الساعة 15:25 على الرابط:
https://www.raialyoum.com

11- برقوق، أمحند، التدخل الأجنبي في منطقة الساحل سيشعل فتنة مزمنة، تاريخ النشر:2012/02/11 ، تاريخ الاطلاع :2018/06/05 على الساعة : 00:29، على الرابط : http://www.essalamonline.com/ara/permalink/13263.html

12- ولد أحمد سالم، سيدي أحمد، أزمة شمال مالي.. والاحتمالات المفتوحة، تاريخ النشر:02 يناير 2018 ، تاريخ الاطلاع :2018/06/05 على الساعة : 23:33، على الرابط :http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012

13- حمدي، عبد الرحمان ، الغرب و عسكرة الساحل الافريقي، تاريخ الاطلاع :2018/06/05 على الساعة : 00:36، على الرابط : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013

14- حرب يومية ضد مهربي السلاح الليبي إلى الجزائر، تاريخ النشر:2015/04/07 ، تاريخ الاطلاع :2018/06/05 على الساعة : 23:10، على الرابط : http://alwasat.ly/news/libya/64691

15- كيف نجت الجزائر من ثورات الربيع العربي ولماذا لم تتحول الاحتجاجات إلى ثورة شعبية؟،مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر الأحد 08 يناير 2017 ، تاريخ الاطلاع 09 ماي 2018 على الساعة 11:30على الرابط: http://www.innfrad.com/News

16- غريب، حكيم، آفاق التعاون بين الجزائر و واشنطن في مكافحة الإرهاب، تاريخ النشر 29 مارس 2018، تاريخ الاطلاع : 2018/05/17 على الرابط : https://www.sasapost.com

17- لحياني، عثمان ، الجزائر تدعو إلى تعاون أمني عربي لمكافحة الإرهاب، تاريخ النشر : 18 ديسمبر 2014 تاريخ الاطلاع 2018/05/21 على الساعة 13:54 على الرابط: https://www.alarabiya.net

18- صدور، فاطمة الزهراء، الجزائر تحرك صواريخ روسية صوب الجدار الأمني، تاريخ النشر: 2017/03/12 ، تاريخ الأطلاع: 2018/06/05 على الساعة : 16:00 على الرابط : https://www.hespress.com/medias/342541.html

19- م ، بهاء الدين ، تقرير سري لمجلس الأمن حول أزمة : فوضى الأسلحة بليبيا تهدد الجزائر و مصر، تاريخ النشر 2015/02/27 ، تاريخ الاطلاع : 2018/06/05 على الساعة: 16:27، على الرابط: https://www.djazairess.com/elbilad/232824

20- مواجهات شمال مالي، ونذر انفجار عنقودي في المنطقة، تاريخ النشر:04 يونيو 2014 ، تاريخ الاطلاع :2018/06/05 على الساعة : 22:58، على الرابط : http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2014.html

21- لحياني، عثمان ، "مزارع الأسلحة " في صحراء الجزائر: تحالف التهريب والإرهاب، تاريخ النشر:02 يناير 2018 ، تاريخ الاطلاع :2018/06/05 على الساعة : 23:33، على الرابط : https://www.alaraby.co.uk/politics/2018

22- قضية الصحراء الغربية: حرب كلامية بين الرباط والجزائر، تاريخ النشر:06/04/ 2018 ، تاريخ الاطلاع :2018/06/05 على الساعة : 00:19، على الرابط http://arabic.euronews.com:

هـ/ المراجع باللغة الأجنبية:

1- Riel, Miller, The Future of the Tertiary Education Sector : Scenarios For a Learning Society . Prepared For the OECD /Japanese Seminar on the Future of Universities, Tokyo, December 11/12/2003.p04-05

فهرس الأشكال ، الجداول
الرسوم و الخرائط

1/ الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	شكل يوضح أهمية السيناريوهات المستقبلية	17
02	شكل يوضح أهداف السيناريوهات المستقبلية	23
03	شكل يبين المحطات المهمة في مسار نزاع الصحراء الغربية	46
04	منحنى يوضح نسب التسلح بين الجزائر و المغرب	48

2/ الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين صفات الطرق الصلبة و الناعمة في تنمية السيناريوهات	21
02	معايير السيناريوهات الجيدة و السيئة	25
03	القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي	55
04	تطور ميزانية الدفاع بالجزائر	55
05	المساعدات الدولية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي	58

3/ الخرائط :

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	خريطة الجزائر السياسية	29
02	خريطة الطرق الرئيسية للهجرة غير الشرعية بين إفريقيا و أوروبا	39
03	خريطة الموقع الجغرافي للصحراء الغربية	45
04	خريطة توضح مناطق تواجد الطوارق في الجزائر وليبيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو	56
05	خريطة الموقع الجغرافي لدول منطقة الساحل الإفريقي	62

الفهرس العـــــام

العنوان	الصفحة
المقدمة	01
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي النظري لتقنية السيناريوهات	11
المبحث الاول : مفهوم السيناريو	12
المطلب الأول : نشأة السيناريوهات	12
المطلب الثاني: تعريف السيناريوهات و أهميتها	14
المطلب الثالث: أنواع السيناريوهات	18
المبحث الثاني: تقنيات بناء السيناريوهات	19
المطلب الأول: مراحل و طرق بناء السيناريو	19
المطلب الثاني :أهداف السيناريوهات	22
المطلب الثالث: مواصفات بناء السيناريو الجيد	24
الفصل الثاني: تهديدات البيئة الأمنية للجزائر	27
المبحث الاول : تهديدات البيئة الأمنية الداخلية	30
المطلب الاول : الارهاب و الجريمة المنظمة	30
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية	36
المطلب الثالث: الانقسامات المجتمعية الداخلية	40
المبحث الثاني: تهديدات البيئة الأمنية الخارجية	44
المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية	44
المطلب الثاني: الأزمة الليبية و انتشار السلاح	48
المطلب الثالث : أزمة مالي و التدخل الاجنبي في منطقة الساحل	54
الفصل الثالث: المشاهد المستقبلية للأمن في الجزائر	67
المبحث الاول : سيناريو الاستقرار (الاستمرارية)	67
المبحث الثاني: سيناريو حافة الهاوية	70
المبحث الثالث: سيناريو الدعشنة	73

الخـاتمة	77
المراجع والمصادر	79
فهرس الأشكال ، الجداول الرسوم و الخرائط	86
الفهرس العام	87